سليم سلامة *

"مؤسسات الشعب اليهودي القومية" – الخلفيات، التأسيس والتحولات الوظائفية والتنظيمية

١. مدخل

تعالج هذه المقالة منظومة المؤسسات الموكلة بالعلاقة بين دولة إسرائيل والمجموعات السكانيّة اليهودية في العالم، وهي التي اصطلح على تسميتها، في القاموس الصهيوني، بـ «المؤسسات القومية للشعب اليهودي»،* وتشمل بوجه أساسي المنظمات التالية: «المنظمة الصهيونية العالمية» («هَهِستدروت هتسيونيت هعولميت»)، «الوكالة اليهودية لأرض إسرائيل» («هَسوخنوت هيهوديت لإيرتس يسرائيل») و«الصندوق القومي اليهودي» («هكيرِن هكييمت ليسرائيل»). وتعرض المقالة الخلفيات التاريخية لقيام هذه المؤسسات، أهدافها وأدوارها، والعلاقات التبادلية بينها، ثم التغييرات التي طرأت عليها من حيث وظائفها، صلاحياتها، وضعيتها القانونية وما استتبع ذلك من تغييرات بنيوية ـ تنظيمية، حتى يومنا هذا. وهي تغييرات تقوم على محور التمييز بين مرحلتين تاريخيتين أساسيتين: ما قبل قيام إسرائيل وما بعده، لكن ضمن سياق عام يعتبر أن هذه المؤسسات هي «الإطار المشترك لدولة إسرائيل واليهود في العالم»، من حيث كونها «تمثل الشعب اليهودي كله» وتنشط، بفعاليات وبرامج ومشاريع مختلفة بين اليهود في إسرائيل وفي دول العالم عامة، وهو ما يعكسه

* سليم سلامة – كاتب وحقوقيّ ـ المكر – عكا.

* لابد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات التي يتناولها هذا المقال لعبت دورًا مركزيًا في الاستيلاء على فلسطين وفي نكبة الشعب الفلسطيني. ونحن نتناولها هنا من باب ضرورة تحليل وفهم أهداف الحركة الصهيونية وتفعيلها لأدوات مختلفة قادت إلى تحقيق هذه الأهداف. ويلاحظ القارئ أننا وضعنا هنا مصطلحات من نوع الشتات والمهاجر والمنفى بين قوسين كونها مصطلحات ايديولوجية مشحونة تنتمي للغة هدفها ادعاء علاقة غير منقطعة مع فلسطين، وتخفي المكونات الاستعمارية للمشروع الصهيوني وتتجاهل سكان فلسطين الأصليين.

شعار «الوكالة اليهودية» المركزي: «باسم الشعب ـ في البلاد (إسرائيل) وفي العالم».

والمميز المشترك لهذه المؤسسات/ المنظمات الثلاث المذكورة هو أنها أقيمت، كلها، قبل إنشاء إسرائيل ولا تزال قائمة وناشطة في دعم الدولة وما يسمى «يهود المهاجر» وتنظيم العلاقة المتبادلة بينهما، على قاعدة اعتبار دولة إسرائيل نفسها «دولة الشعب اليهودي» و «تجسيداً لحلم الشعب اليهودي برمّته». وبهذه الصفة، تحافظ دولة إسرائيل على علاقة وطيدة وشراكة عميقة مع «يهود المهاجر» وترى أن «قانون العودة»[1] هو أحد قوانينها الجوهرية والمركزية، كما يرى «يهود المهاجر» أنفسهم، أيضا، وفي غالبيتهم الساحقة، شركاء في المشروع الصهيوني المتحقق في دولة إسرائيل.

وترتكز العلاقة بين دولة إسرائيل والمجموعات اليهودية في العالم في الإطار المذكور، على المبدأ اليهودي العتيق بشأن «الضمان المتبادل» والقائل بأن «كل اليهود ضامنون بعضهم بعضا»، أو كما صاغه هرتسل: «شعب نحن، شعب واحد»، ومؤداه أن اليهود جميعا، في أي مكان في العالم، مرتبطون ببضعهم بعضا ومن واجبهم مساعدة بعضهم البعض، حتى وإن كانوا يعيشون في دول مختلفة ويتحدثون لغات مختلفة، يرون المسألة اليهودية بصور مختلفة ويطرحون لها حلولا متغايرة. ومنه، تحديدا، رأت الحركة الصهيونية نفسها «حركة تمثل الشعب اليهودي كله، تعمل لبناء وطن قومي لليهود في أرض إسرائيل».

ولكن، مع إنشاء دولة إسرائيل، احتلت الدولة واليهود المقيمون فيها موقع الصدارة بينما لم يعد اليهود في أنحاء العالم الأخرى يحظون بتمثيل جسم واحد مركزي يحقق الفكرة الصهيونية. غير أن الشراكة بين دولة إسرائيل ويهود العالم لم تتلاش تماما، رغم عدم تجسيدها في إطار مؤسساتي ضمن مؤسسات الدولة المختلفة، باستثناء الحق المحفوظ قانونيا («قانون العودة») لأي يهودي في الهجرة إلى إسرائيل، مما ولد وعزز الانطباع والشعور بأن إسرائيل هي دولة الإسرائيليين فحسب. ويمكن القول إن طبيعة العلاقة بين دولة إسرائيل والمجموعات اليهودية خارجها في أيامنا هذه ليست مسألة مفهومة ضمنا ومفروغا منها، إطلاقا، إذ يدور بشأنها جدل واسع، عميق وحاد، يمكن تلمّس شراراته الأولى في قول حاييم وايزمان، السابق لإقامة دولة إسرائيل حتى: «لم نكن نريد أرض إسرائيل من أجل الصهيونيين، أبداً. كنا نريدها من أجل اليهود. اليهودية الحية، النابضة، المتطورة، في أرض إسرائيل ليست شأنا حزبيا. وعد بلفور موجه إلى اليهودية بمجملها، ولذا كان من الطبيعي والمنطقي أن نتوجه إلى الجماعات اليهودية في العالم».[2]

١-١ «نفي المنفى» دافعاً

يأتي حديث وايزمان التأكيديّ عن «اليهودية بمجملها» منسجماً تماماً مع ما كان الفكر الصهيوني قد ضمّنه طيّ مصطلح «نفي المنفى»، الذي شكّل ما يمكن اعتباره مرساة في الفكر والممارسة الصهيونيين، منذ بدايات الحركة الصهيونية، إذ يجسد (هذا المصطلح) مركّباً مركزيا في الفكر الصهيوني، بما كان يعنيه من رفض جوهري، ثقافي وسياسي، للمنفى («الشتات») اليهودي، مكاناً وزماناً. وهو ما يؤكده المؤرخ الإسرائيلي غدعون شمعوني في اعتباره إن «نفي المنفى هو أحد أسس الصهيونية».[3] ومؤدى هذا المفهوم، بصورة أساسية: ضرورة هجرة جميع اليهود أينما كانوا، في أي مكان في العالم، إلى «أرض إسرائيل» والعيش في «الوطن القومي» الذي سيقام فيها ـ دولة إسرائيل. وشكّل «نفي المنفى»، بهذا المفهوم، الدافع المركزي والمحرّك الأساس لإقامة «المؤسسات الصهيونية» قيد بحثنا هذا، وغيرها أيضا، لتنفيذ هذا المبدأ وتحقيقه على أرض الواقع.

وقد شدّد قادة الحركة الصهيونية ومفكروها على فكرة «نفي المنفى» انطلاقا من الإيمان والقناعة بأن المنفى هو أصل كل الأمراض والمصائب التي أصابت الشعب اليهودي، سواء من الناحية المادية أو الناحية الروحانية. وطالبوا بإنهاء المنفى تماما والقضاء عليه «قبل أن يقضي المنفى على الشعب». وكان يحدوهم الأمل بأنه خلال سنوات قليلة من قيام الدولة اليهودية سيهاجر إليها جميع اليهود في العالم فيتم القضاء على حالة المنفى. ولم يكونوا يؤمنون بوجود ما أطلقوا عليه التسمية «شتات قوي» في موازاة الدولة، ما حال دون وضعهم تصورات لمثل هذا الواقع المستمر، بما فيه من تعقيدات وتحديات.

ومع ذلك، لم يكن المطلب الصهيوني يتمثل في التخلي التام عن «وعي المنفى» والقبول التام بالصورة التاريخية المشتقة من هذا الوعي. ويعبر عن هذا الرأي متحدثون كثر في الأدبيات الصهيونية، أبرز المعاصرين من بينهم هو إليعيزر شفيد، الذي يقر بأن نفي المنفى هو «ليس رفض الوجود في المنفى فقط، وإنما رفض واقع المنفى، رفض الوجود التعايشي، وخاصة في صورته المتعمدة، لغاية ما».[4] ولذا، فهو يطالب برفض واقع المنفى «رفضا عاطفيا حازما»،[5] أيضا.

ويعيد شفيد النظر في مفهوم «نفي المنفى» ودلالاته ويمايز بين شكلين من «نفي المنفى»، أولهما يرمي إلى التجديد

الصهيونية: من "نفي المنفى" إلى "نفي نفي المنفى".

والثاني يرمي إلى الانفصال، ثم يبحث في أهداف الحركة الصهيونية ما بعد إنشاء دولة إسرائيل ويصف الواقع الحالي بكونه سيرورة، كانت بدايتها بإقامة الدولة وتحويل الحركة الصهيونية من حركة يهودية فاعلة وشاملة إلى حركة رسمية ممأسسة، إذ نصّبت دولة إسرائيل نفسها مكان المنظمة الصهيونية العالمية وحولت الصهيونية إلى مؤسسة «رسمية». ومع أن المنظمة الصهيونية لم تتفكك، إلا أنها توقفت عن لعب دورها الأول والمركزي، كحركة تمثيلية واسعة وشاملة تقف على رأسها قيادة يهودية مستقلة تمثل اليهود أينما تواجدوا. كما توقفت، خصوصا، عن تأدية دور الإطار القومي المأسَس الذي يجمع ويركز بين يديه مجمل عمليات التربية والإنتاج الثقافية. ومن حركة تنبض بالحياة، تحولت إلى جهاز بيروقراطي من الموظفين الوسطاء الذين يؤدون وظائف تقنية مختلفة، أصبحت محصورة في مجال تجنيد وجمع الأموال واستيعاب الهجرات اليهودية.

لكن هذا التطور كان نتيجة تراكمية لما أصبح «اتفاقا غير مكتوب»: شرط التعاون بين اليهود في إسرائيل واليهود في أنحاء العالم الأخرى بواسطة المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية تمثل في عدم التدخل المتبادل ـ اليهود في خارج إسرائيل لا يتدخلون بما يجري داخل إسرائيل، من جهة، واليهود في إسرائيل لا يتدخلون في شؤون اليهود الذين خارجها. ومن أجل تطبيق مبدأ عدم التدخل هذا والالتزام به، نشأت الحاجة إلى جهاز مؤسساتي من الموظفين يتولى مهمة التوسط في نقل معونات اليهود الذين هم خارج إسرائيل إلى داخل إسرائيل وفي المقابل، نقل رسائل إسرائيل إلى هؤلاء اليهود.

١-٢ من النفي التام إلى التعاون!

في أعقاب «وعد بلفور» وفرض الانتداب البريطاني على فلسطين، وحيال تزايد عدد السكان اليهود في فلسطين واتساع رقعة سكنهم وتطورها المادي والمؤسساتي، أطلقت الحركة الصهيونية عملية مركزة ومكثفة لنقل مركز ثقلها من أوروبا إلى فلسطين. وخلال السنوات الـ ١٥ التي سبقت إعلان استقلال دولة إسرائيل، كان ممثلو حزب «مباي» في «اليشوف» اليهودي في فلسطين قد أحكموا سيطرتهم على مواقع القيادة وصنع القرار في الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية، كما في مؤسسات «كنيست إسرائيل» («مؤتمر المنتدبين» و «اللجنة القومية»، أساسا). وبقرار من غوريون، الذي أصبح في العام ١٩٣٥ رئيسا لـ «الإدارة الصهيونية» (الهيئة التنفيذية في «المنظمة الصهيونية العالمية»)، شرعت هذه في عملية منظمة استهدفت تحييد تأثير الحركة الصهيونية وممثلياتها في «خارج أرض إسرائيل» عن ما يجري في داخلها، بغية تعزيز هيمنة «المركز الأرض ـ إسرائيلي». وهكذا، أصبحت غالبية أعضاء الإدارة والأكثر تأثيرا وحسما فيها من اليهود ممثلي «اليشوف» المحلي، فكان هؤلاء، بطبيعة الحال، ممثلين مباشرين لليهود الموجودين هنا. وقد بلغت هذه العملية ذروتها عشية الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل، إذ أشغل هؤلاء أنفسهم عضوية وقيادة «مجلس الشعب» و «الحكومة المؤقتة».

انطوى الإعلان الرسمي عن قيام إسرائيل على تغيير جوهري في مكانة المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، إذ تركزت جميع مناصبهما القيادية المركزية، كما صلاحياتهما ومهماتهما التاريخية الأساسية في أيدي الدولة، مؤسساتها وممثليها. وبصورة فعلية، لم يُمنح ممثلو المجموعات اليهوديّة في العالم عملياً أي تمثيل في الجسم المركزي الذي يشكل تجسيد الفكرة الصهيونية (الدولة)، ولم يحظوا بأي مكانة قانونية وأي إمكانية للمشاركة في حياة الدولة، في أي من المجالات.

في «وثيقة الاستقلال»،[٦] صاغ واضعو نصها الدور الأحادي الاتجاه الذي يوكلونه لليهود في العالم، داعينهم إلى «التراصّ حول الييشوف ودعمه، في الهجرة والبناء، والوقوف إلى جانبه في المعركة الكبرى على تحقيق تطلعات الأجيال بشأن خلاص إسرائيل». ويقول أبراهام بورغ، الرئيس السابق للوكالة اليهودية، إن الصهيونية كانت بمثابة أداة نقلت الشعب اليهودي «من طور التجميع اليهودي إلى طور التجميع الإسرائيلي»، ثم يعزز رأيه هذا باقتباس ما قاله دافيد بن غوريون عن إن «الحركة الصهيونية كانت أشبه بسقالة استُخدِمت لبناء البيت القومي لليهود، وبعد إقامة الدولة ينبغي تفكيكها».[٧]

ومن المعروف عن بن غوريون أنه كان معارضا شديدا لـ «المنفى» وأنه رفض، رفضا مبدئيا قاطعا، أي مظاهر من مظاهر ما أسماه «الشتات اليهودي» - عيش اليهود وممارسة طقوسهم وشعائرهم في «المنفى» - رغم اعتماده، لاحقا، توجها براغماتيا حيال اليهود في الولايات المتحدة وفي الغرب عموما، مبنيا على اعتبارات مصلحية في مركزها «أهمية دعمهم للدولة الإسرائيلية».

انطوى الإعلان الرسمي عن قيام إسرائيل على تغيير جوهري في مكانة المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، إذ تركزت جميع مناصبهما القيادية المركزية، كما صلاحياتهما ومهماتهما التاريخية الأساسية في أيدي الدولة، مؤسساتها وممثليها. وبصورة فعلية، لم يُمنح المجموعات اليهوديّة في العالم عملياً أي تمثيل في الجسم المركزي الذي يشكل تجسيد الفكرة الصهيونية (الدولة)، ولم يحظوا بأي مكانة قانونية وأي إمكانية للمشاركة في حياة الدولة، في أي من المجالات. والإمكانية الوحيدة التي أتيحت لهم هي الهجرة إلى إسرائيل، طبقا لـ«قانون العودة»، ثم الحصول على الجنسية (والمواطنة) الإسرائيلية في حال قرروا تجسيد «حقهم» في الهجرة والاستيطان في إسرائيل، في إطار قانون المواطنة. أما في حال قرروا غير ذلك، ولم يجسدوا هذا الحق، فليست لهم أي مكانة قانونية أو سواها في الدولة. كما لم يعد لهم تمثيل يذكر في مؤسسات الحركة الصهيونية، وخاصة في المؤسستين المركزيتين الأساسيتين: المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية.

مع إقامة دولة إسرائيل، تقلصت، إلى حد الاختفاء التام تقريبا، تلك الحركة اليهودية الشاملة، الواسعة والفاعلة، التي لعبت دور القيادة المستقلة التي تجسد فكرة «الأنا الجمعية» للشعب اليهودي على مدى النصف الأول من القرن العشرين. ويعتبر شفيد أن هذا هو «التغيير الجوهري الأعمق الذي حصل»: النواة التي تحمل فكرة «الأنا الجمعية» المعبرة عن الشعب بأسره انقسمت وتوزعت بين إسرائيل، من جهة، واليهود في العالم عامة، من جهة أخرى. «ومن تلك النقطة، أصبحت العلاقة تقوم على أساس وجود طرفين: نحن وأنتم، مؤسساتنا ومؤسساتكم، أدبنا وأدبكم، لغتنا ولغتكم، تربيتنا وتربيتكم، ثقافتنا وثقافتكم»، كما يقول.

تبدلت مهام الحركة الصهيونية في الواقع الجديد، اللاحق على إنشاء دولة إسرائيل وترسيخ وجودها وتعزيز قدراتها المختلفة، وهو ما شرحه الحاخام الرئيسي لمدينة تل أبيب، الحاخام يسرائيل مئير لاو، خلال «مؤتمر هرتسليا» في آذار ٢٠١٣، بالقول إن «الصهيونية في القرن الحادي والعشرين يجب أن تكون: تكريس وتعزيز الهوية اليهودية والارتباط مع دولة إسرائيل، بما يرفع من وتيرة الهجرة إلى الدولة».[٨]

وفي المؤتمر ذاته، تطرق رئيس «الصندوق القومي اليهودي» («كيرن كييمت ليسرائيل»)، إيفي شطنتسلر، إلى مسألة العلاقة بين «يهود المهاجر» ودولة إسرائيل في الحاضر والمستقبل فاعتبر إن «الصندوق القومي اليهودي هو الجسر الذي يربط اليوم بين الشعب اليهودي ووطنه في إسرائيل»، لأن «صهيونية القرن الـ ٢١» تتمثل في «جعل الشعب اليهودي أينما كان يفاخر بدولة إسرائيل. وإذا ما فعلنا ذلك، فستنقطع العلاقة بين الشعب الجالس في صهيون وبين الشعب في المهاجر. وحين يحصل هذا، سيزول مبرر وجود دولة إسرائيل».[٩]

لئن كانت منظومة العلاقة المتبادلة بين دولة إسرائيل والجماعات اليهودية في العالم قد انبنت في السابق على فكرة أن "المنفى" هو حالة مؤقتة والرفض المطلق له، حد معاداة كل يهوديّ يحاجج برأي مغاير، فقد تغير هذا التوجه لاحقاً وأصبحت إسرائيل الرسمية تقر ليس فقط بواقع كون يهود كثيرين يعيشون في "المهاجر"، إراديا وطوعيا، وإنما تدرك وتتفهم أهمية ذلك أيضا وتسعى إلى استغلاله في ما يخدمها، في المجالات المختلفة.

ولئن كانت منظومة العلاقة المتبادلة بين دولة إسرائيل والجماعات اليهودية في العالم قد انبنت في السابق على فكرة أن «المنفى» هو حالة مؤقتة والرفض المطلق له، حد معاداة كل يهوديّ يحاجج برأي مغاير، فقد تغير هذا التوجه لاحقاً وأصبحت إسرائيل الرسمية تقر ليس فقط بواقع كون يهود كثيرين يعيشون في «المهاجر»، إراديا وطوعيا، وإنما تدرك وتتفهم أهمية ذلك أيضا وتسعى إلى استغلاله في ما يخدمها، في المجالات المختلفة. ويعزو غدعون غرشوني هذا التحوّل إلى ما يصفه بالقول إن «الثقافة الإسرائيلية بدأت تشعر، في ستينات القرن العشرين، بقدر كاف من الثقة والاعتداد بالنفس حد التسامح مع الاعتراف بقيمة «الشتات» اليهودي وبوزن وأهمية اليهود هناك، ثم حصل الانفتاح التام عليه في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ ».[١٠]

وهكذا، تطورت هذه العلاقة إلى ما أصبح يوصف بـ «المسؤولية والالتزام المتبادلين» ـ التأثير المتبادل، التداخل (لا التدخل) الواسع والاعتماد المتبادل: إسرائيل تستفيد من وزن اليهود ومن تبرعاتهم ومعوناتهم المالية والاقتصادية المختلفة، كما من تأثيرهم السياسي في الدول التي يعيشون فيها، وهم يستفيدون مما توفره دولة إسرائيل لهم من «ظهر»، قومي، سياسي، أمني، ثقافي وسواه. فثمة أنشطة مختلفة، في مجالات متعددة، تنظمها وتنفذها دولة إسرائيل ـ من خلال مؤسساتها وأذرعها المختلفة وترصد لذلك موارد هائلة ـ من أجل مساندة اليهود في «المهاجر»، تعزيز هويتهم الصهيونية وتكريس انتمائهم إليها ورفع وعيهم بكون دولة إسرائيل هي «البيت الدافئ والحامي لأي يهودي، أينما كان». وتنشط المؤسسات الصهيونية بين هؤلاء اليهود لإقناعهم بأنهم شركاء في بناء الدولة وتطويرها وتقويتها، في مختلف الميادين، وبأنهم يتحملون مسؤولية «متساوية» عن حاضرها ومستقبلها.

وقد وصف أمنون روبنشطاين هذه العلاقة، بين دولة إسرائيل و «يهود المهاجر»، كما تطورت لاحقاً، بأنها أشبه بـ «علاقة الرأس والجسد» على النحو التالي: «إذا كان لا بد من استخدام تشبيه ما، فينبغي تفضيل تشبيه الرأس والجسد. وإذا كانت اليهودية هي الجسد، فإن إسرائيل هي رأسها. من الصعب تخيّل وجود الجسد دون الرأس. إسرائيل هي الرأس لأنه يتحقق فيها مبدأ/ أساس السيادة، القوة والسيطرة الذاتية غير المتحقق في أي عضو آخر من أعضاء اليهودية (الجسد)».[١١]

من جانبهم، يشكل اليهود في غير إسرائيل مدماكا مهما في بنيان الكينونة اليهودية الراهنة وجزءاً عضوياً فاعلاً في الثقافة والحياة اليهودية عموماً. كما يشكل هؤلاء، أيضا، بمقدّراتهم الاقتصادية والعلمية، رافد دعم أساسياً للدولة واحتياطيا مهما جدا ومخزونا للقدرات العالية في مجالات شتى، إذ تبقى إمكانية هجرتهم إلى إسرائيل واردة باستمرار، وخصوصا من بين الأجيال الشابة التي تطمع إسرائيل في استجلاب أبنائها وبناتها لكي ينخرطوا في صفوف جيشها وأذرعها الأمنية المختلفة الأخرى.

وفي المقابل، يرى أمنون راز ـ كركوتسكين إن الموقف الراديكالي بشأن «نفي المنفى» بمفهوم الرفض الكلي المطلق لمجرد شرعية أي وجود يهودي خارج «أرض إسرائيل» وخارج حدود الإيديولوجية الصهيونية، لا يزال يحكم، حتى الآن، سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، في محاولاتها ـ مثلا ـ منع اليهود من الهجرة إلى دول أخرى ـ الولايات المتحدة وألمانيا ـ بغية أن تبقى إسرائيل الخيارَ الوحيد المتاح أمامهم إذا ما رغبوا في مغادرة بلادهم الأصلية».[١٢]

١-٣ إشارات عامة

قبل الخوض التفصيلي في كل واحدة من «المؤسسات القومية» المركزية، المؤسسات الصهيونية الثلاث، يجدر تسجيل الإشارات القصيرة التالية، توضيحا للرؤية العامة التي سنأتي على تفصيلها أدناه:

١-٣-١ المقر الحالي لهذه المؤسسات الثلاث (وكذلك مؤسسة رابعة هي «كيرن هيسود» / «الصندوق التأسيسي) هو في

بناية واحدة مشتركة يطلق عليها اسم «بيت المؤسسات القومية»،[١٣] تقع في شارع «الملك جورج» (كينغ جورج) في «حي رحافيا» في مدينة القدس (أقيم هذا الحي في عشرينات القرن العشرين، على أراضٍ تم «شراؤها» من بطريركية الروم الأرثوذكس). وهي بناية بدأ العمل في إنشائها في العام ١٩٢٨. في ١٤ ايار ١٩٤٨، ونظرا لتعذر مغادرة أعضاء «مديرية الشعب» مدينة القدس المحاصرة والوصول إلى مدينة تل أبيب للمشاركة في «مراسم إعلان قيام دولة إسرائيل»، أقام هؤلاء الأعضاء في باحة تلك البناية «حفل إعلان استقلال». وفي ١٤ شباط ١٩٤٩، أدى حاييم وايزمان اليمين الدستورية في تلك البناية كأول رئيس لدولة إسرائيل، ثم عقدت فيها الجلسات الأولى للكنيست، كما شكّلت مقر الحكومة ورئيسها حتى العام ١٩٩٢.

١-٣-٢ حتى سنوات طويلة بعد تأسيسهما، تكرست بين «المنظمة الصهيونية العالمية» و «الوكالة اليهودية» توزيعة وظائفية واضحة تمثلت، أساسا، في أن «المنظمة» هي الجسم الذي يرسم السياسات ويضع البرامج والمشاريع، بينما تتولى «الوكالة» مهمة التنفيذ الفعلي، عامة. وعلى الرغم من هذا، إلا أن نوعا من «الاندماج»، التنظيمي والوظائفي، قد حصل بين المنظمتين خلال سنوات عملهما، وذلك، بصورة أساسية، بسبب الهبوط الحاد الذي طرأ في مشاركة الأجسام والهيئات غير الصهيونية في عمل الوكالة اليهودية. وتجسيداً لهذا «الاندماج»، جرى دمج منصبيّ رئاستيّ المنظمتين في منصب واحد منذ العام ١٩٧٨. واستمر هذا التقليد حتى العام ٢٠٠٩، إذ أشغله ستة رؤساء قبل أن يتم الفصل بين المنصبين مجددا.

١-٣-٣ في العام ١٩٥٢، كرّس الكنيست مكانة رسمية للمنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية بواسطة قانون خاص سنّه لهذا الغرض، أطلق عليه اسم «قانون مكانة المنظمة الصهيونية العالمية ـ الوكالة اليهودية لأرض إسرائيل».[١٤] يقرّ هذا القانون «الاعتراف بمكانة المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية كجسمين ممثلين للشعب اليهودي»، كما يقرّ بأن «دولة إسرائيل تعترف بالمنظمة الصهيونية كوكالة ستواصل العمل في تطوير البلاد، استيعاب الهجرة اليهودية وتوطين البلاد».

ويحدد هذا القانون المهمات التي تلقيها دولة إسرائيل على المنظمة الصهيونية العالمية / الوكالة اليهودية على النحو

مبنى الوكالة اليهودية في القدس.

التالي: ١. الهجرة؛ ٢. الاستيطان؛ ٣. التربية اليهودية في البلاد و «المهاجر». ويسجل القانون أن «تفاصيل مكانة المنظمة الصهيونية العالمية وأنماط التعاون بينها وبين الحكومة في إسرائيل تتم صياغتها وتحديدها في ميثاق خاص يُعقد في إسرائيل بين الحكومة والإدارة الصهيونية».

وفي العام ١٩٥٤، أبرمت الحكومة الإسرائيلية ميثاقا مع المنظمة الصهيونية العالمية تقرر، في إطاره، إقامة «هيئة تنسيقية» تضم في عضويتها ممثلين عن الحكومة وعن الإدارة الصهيونية. ويمنح هذا الميثاق كلا من المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية مكانة تمثيلية رسمية بوصفهما ممثلتين لليهود في العالم قاطبة ومخوّلتين صلاحية العمل في داخل إسرائيل في كل ما يندرج ضمن مجالات الهجرة اليهودية، الاستيطان والتربية اليهودية في «المهاجر». ويحدد الميثاق طرق وآفاق التعاون بين الدولة وبين الوكالة اليهودية.

٢. المنظمة الصهيونية العالمية

«المنظمة الصهيونية العالمية» («هَهِستدروت هتسيونيت هعولميت»)، هي الإطار الذي يوحد مختلف الأنشطة اليومية العادية للتنظيمات، المؤسسات والأحزاب الصهيونية المختلفة في أنحاء العالم. وتعتبر هذه المنظمة إحدى، بل أبرز وأهم، «المؤسسات القومية للشعب اليهودي» التي عملت من أجل تحقيق هدف الحركة الصهيونية المركزي، الذي تمثل في إنشاء «وطن قومي لليهود في أرض إسرائيل».

تأسست «المنظمة الصهيونية العالمية» في «المؤتمر الصهيوني الأول» الذي عقد في بازل (سويسرا) في ٣ أيلول ١٨٩٧ وتم تحديد أهدافها في إطار «خطة بازل» على أساس فكرة أن «الصهيونية

في أعقاب حصول بريطانيا على «صك الانتداب» من «عصبة الأمم» في العام ١٩٢٢، الذي خوّلها فرض حكمها الانتدابي على فلسطين، اعترفت بريطانيا بـ «منظمة الصهيونية العالمية» بصفتها «وكالة يهودية» ممثلة لليهود في فلسطين وفي سائر أنحاء العالم أمام حكومة الانتداب البريطاني وتكون مهمتها «تقديم المشورة لحكومة أرض إسرائيل والعمل المشترك معها في القضايا الاقتصادية، الاجتماعية والأخرى المرتبطة بإقامة بيت قومي لليهود وفي قضايا اليشوف اليهودي في البلاد».

تتطلع إلى إنشاء «وطن قومي» للشعب اليهودي في أرض إسرائيل، طبقا للقانون الدولي العام». وكان الهدف من إنشاء هذه المنظمة أن تشكل «منظمة جامعة لتوحيد نشاط وعمل جميع التنظيمات والهيئات الصهيونية في العالم».

شكل «المؤتمر الصهيوني» الذي انشأه هرتسل في العام ١٨٩٧ ، ولا يزال يشكل عمليا، «برلمان الشعب اليهودي» حيث تمثل فيه اليهود من مختلف أنحاء العالم، ممن كانوا مهتمين ببناء ««وطن قومي»» للشعب اليهودي. وكان مندوبو المؤتمر ممثلين منتَخَبين من قبل المجتمعات اليهودية المختلفة في أنحاء العالم، إذ منح حق الانتخاب لكل يهودي من سن الثامنة عشرة وما فوق.

وفي أعقاب حصول بريطانيا على «صك الانتداب» من «عصبة الأمم» في العام ١٩٢٢، الذي خوّلها فرض حكمها الانتدابي على فلسطين، اعترفت بريطانيا بـ «منظمة الصهيونية العالمية» بصفتها «وكالة يهودية» ممثلة لليهود في فلسطين وفي سائر أنحاء العالم أمام حكومة الانتداب البريطاني وتكون مهمتها «تقديم المشورة لحكومة أرض إسرائيل والعمل المشترك معها في القضايا الاقتصادية، الاجتماعية والأخرى المرتبطة بإقامة بيت قومي لليهود وفي قضايا اليشوف اليهودي في البلاد».[١٥] وعلى هذا، شكلت المنظمة الصهيونية، حتى إنشاء دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨، الجسم السلطوي المركزي الممثل لليهود في «اليشوف اليهودي في أرض إسرائيل» أمام السلطات العثمانية، ثم أمام سلطات الانتداب البريطاني، وتصدرت «المواجهة بين الشعب اليهودي في الخارج وفي اليشوف اليهودي في أرض إسرائيل وبين أمم العالم»،[١٦] وذلك «في إطار محاولاتها لتنظيم حياة اليهود اليومية في اليشوف وفي المفاوضات من أجل إقامة دولة إسرائيل».[١٧]

عملت هذه المنظمة على تطبيق سياساتها، أهدافها ومشاريعها من خلال إقامة أجسام وهيئات، شركات ومؤسسات مختلف تشكل الأذرع التنفيذية والمالية للمنظمة الصهيونية العالمية، من ضمنها: الوكالة اليهودية (١٩٢٩)؛ «الصندوق التأسيسي»/ «كيرن هيسود» (١٩٢٠)، وهو المؤسسة المالية المركزية في الحركة الصهيونية، عبارة عن صندوق جمع التبرعات في الخارج ـ باستثناء الولايات المتحدة ـ لتمويل المشروع الاستيطاني اليهودي في البلاد؛ «الصندوق القومي اليهودي» (١٩٠١).

تحددت أهداف المنظمة الصهيونية العالمية حال تأسيسها، في قرارات المؤتمر الصهيوني الأول في بازل، والتي أطلق عليها اسم «مشروع بازل» الذي مثّل، عمليا «برنامج عمل» الحركة الصهيونية. وهو يشمل عبارة افتتاحية توضح بجلاء الهدف المركزي والمحوري للحركة الصهيونية، بالقول: «تهدف الصهيونية إلى إقامة «وطن قومي» للشعب اليهودي في فلسطين، طبقا للقانون الدولي العام».

ولتحقيق هذا الهدف على أرض الواقع، أكد «مشروع بازل» ضرورة القيام بالخطوات التالية:

١) تطوير جوهري منهجي لـ «أرض إسرائيل» بواسطة توطينها باليهود الذين سيعملون في الأرض والأشغال الحرفية الأخرى؛

٢) إعادة تنظيم اليهودية وتوحيدها بواسطة مشاريع مفيدة، محلياً وعالمياً، بما يتناسب وقوانين كل دولة يعيشون فيها؛

٣) تعزيز وتعميق الشعور القومي اليهودي والوعي القومي– اليهودي،

٤) أعمال وخطوات تحضيرية لنيل موافقة الحكومات، والتي تشكل شرطا ضروريا لتحقيق أهداف الصهيونية.

إبان الحرب العالمية الثانية، نشطت المنظمة الصهيونية العالمية في دعم ومساعدة اليهود في أوروبا ووضعت، في إطار ذلك، مشروع «إنقاذ اليهود ونقلهم إلى شواطئ أرض إسرائيل». وفي الفترة التي سبقت إنشاء دولة إسرائيل وشهدت الصراع

في العام ١٩٢٩، مع إنشاء «الوكالة اليهودية»، انتقلت المهام التنفيذية في المنظمة الصهيونية إلى الوكالة اليهودية، بينما بقيت مهمة وضع السياسات والبرامج الرئيسية بين يدي المنظمة الصهيونية. بواسطة الوكالة اليهودية، تقوم المنظمة الصهيونية العالمية بتطبيق برامجها وتحقيق أهدافها المتمثلة، أساسا، في دفع وتطوير المشروع الصهيوني في فلسطين.

العسكري من أجل إقامتها، كما «من أجل حماية الييشوف»، بادرت المنظمة الصهيونية العالمية إلى تأسيس التنظيمات العسكرية اليهودية المختلفة، والتي شكلت نواة الجيش الإسرائيلي ولبناته الأساسية، لاحقا.

في العام ١٩٢٩، مع إنشاء «الوكالة اليهودية»، انتقلت المهام التنفيذية في المنظمة الصهيونية إلى الوكالة اليهودية، بينما بقيت مهمة وضع السياسات والبرامج الرئيسية بين يدي المنظمة الصهيونية. بواسطة الوكالة اليهودية، تقوم المنظمة الصهيونية العالمية بتطبيق برامجها وتحقيق أهدافها المتمثلة، أساسا، في دفع وتطوير المشروع الصهيوني في فلسطين، سواء بتشجيع وتنفيذ هجرة اليهود إلى دولة إسرائيل، ثم الاهتمام باستيعابهم وتنظيم حياتهم في مراحلها الأولى في الدولة، إلى جانب دعم المشروع الاستيطاني اليهودي برمّته وتوفير ما يلزمه من قوى بشرية وموارد، علاوة على تنمية الوعي اليهودي من خلال التربية والتثقيف اليهوديين ـ الصهيونيين في داخل إسرائيل وبين «يهود المهاجر».

أما بواسطة «الصندوق القومي» (كيرن كييمت ليسرائيل)، فقامت المنظمة الصهيونية العالمية بعملية «شراء» أراضٍ في فلسطين ووضعها تحت «ملكية الشعب اليهودي»، ثم تخصيصها لاحقا لليهود بإقامة المستوطنات، من مختلف الأصناف، وتوطينهم فيها. وكانت المنظمة الصهيونية العالمية السباقة في شق وتعبيد الطريق لإقامة القرى الزراعية والتعاونية اليهودية («موشافيم» و«كيبوتسات») في مختلف أنحاء البلاد، سواء على الأراضي التي تم «شراؤها» بواسطة «كيرن كييمت» أو على أراضي القرى الفلسطينية التي جرى احتلالها وتدميرها وتهجير أهلها.

وكانت المنظمة الصهيونية العالمية المبادِرة إلى تأسيس العديد من المدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة، من بينها مثلا

المنظمات الصهيونية: وسائل ملتوية للاستيلاء على الأرض.

«غيمناسيا هرتسليا»، مدرسة الفنون «بتسلئيل»، الجامعة العبرية في القدس والعديد من «المدارس الزراعية» وغيرها.

٢-١ بعد قيام دولة إسرائيل ـ «مشروع القدس»

خلال السنوات التالية على إقامة دولة إسرائيل، أدخلت «المنظمة الصهيونية» تعديلات وتغييرات كثيرة على دستورها لملاءمته للتطورات والتغيرات الحاصلة في الواقع الجديد، واقع الدولة السيادية المستقلة وما ترتب عنه من تحولات في المناحي المختلفة من حياة الشعب اليهودي. وكان التغيير الأول قد جرى في المؤتمر الصهيوني الـ ٢٣ (آب ١٩٥١)، وهو الأول الذي عقد في دولة إسرائيل، بعد قيامها، إذ تقرر «إعادة تحديد» أهداف المنظمة الصهيونية العالمية ومهامها في إطار «مشروع القدس»، بعد التوصل إلى الاستنتاج المركزي بأن «الصهيونية حققت هدفها الرئيسي حتى تلك الفترة ـ إقامة دولة يهودية».

وقد أطلق اسم «مشروع القدس» على البرنامج الجديد كاستمرار لـ«مشروع بلتيمور» الذي صاغه وأقره مؤتمر القيادات الصهيونية الذي انعقد في أيار ١٩٤٢ في «فندق بلتيمور» في نيويورك، ليستبدل «مشروع بازل»، عمليا. وتضمن ثلاثة بنود «كحلّ لقضية أرض إسرائيل»:

أ. فتح أبواب البلاد أمام الهجرة اليهودية الحُرّة؛

ب. وضع الرقابة على الهجرة وعلى تطوير البلاد في المناطق غير المأهولة تحت مسؤولية وصلاحية «الوكالة اليهودية»؛

ت. المطالبة بإقامة «تجمع سياسي (كومونولث) يهودي»، أي إقامة دولة يهودية سيادية في «أرض إسرائيل».

وإذا كان «مشروع بازل» قد افتتح بجملة نصها «تهدف الصهيونية إلى إقامة «وطن قومي» للشعب اليهودي في فلسطين، طبقا للقانون الدولي العام»، فقد أصبح نص الجملة الافتتاحية في «مشروع القدس» هو التالي: «الصهيونية، حركة التحرر القومي للشعب اليهودي، حققت إقامة دولة إسرائيل وتعتبرها دولة يهودية، صهيونية، ديمقراطية وآمنة، تجسيدا للمسؤولية المشتركة للشعب اليهودي عن استمرار وجوده ومستقبله».

وأعاد «مشروع القدس» تعريف وتحديد أهداف الصهيونية بما يلي[١٨]:

١. وحدة الشعب اليهودي، ارتباطه بوطنه التاريخي ـ أرض إسرائيل ومركزية دولة إسرائيل والقدس، عاصمتها، في حياة الشعب؛

٢. الهجرة من جميع البلدان إلى إسرائيل ودمج المهاجرين في المجتمع الإسرائيلي؛

٣. تعزيز دولة إسرائيل كدولة يهودية ـ صهيونية وديمقراطية وصقلها كدولة متميزة قيمياً ـ روحانيا، تقوم على مبدأ الاحترام المتبادل للتعددية بين فئات الشعب اليهودي وعلى أقوال الأنبياء، كمجتمع متقدم يتطلع نحو السلام ويُسهم في تصحيح العالم؛

٤. ضمان مستقبل الشعب اليهودي وفرادته بواسطة تعميق التربية اليهودية، العبرية والصهيونية، تنمية القيم الروحية والثقافية اليهودية وتكريس اللغة العبرية باعتبارها لغته القومية؛

٥. تعزيز الضمان اليهودي المشترك، حماية حقوق اليهود كأفراد وكقومية في جميع أماكن تواجدهم، تمثيل المصالح القومية الصهيونية للشعب اليهودي ومقاومة كل أشكال اللاسامية؛

٦. توطين البلاد كتجسيد للصهيونية على أرض الواقع.

ثم أعاد المؤتمر الصهيوني الـ ٢٦ صياغة وإقرار «مشروع القدس»، بالأهداف ذاتها تقريبا، من خلال تأكيد الجملة الافتتاحية ذاتها من المؤتمر الـ ٢٣، مع إضافة التأكيد على «تضامن يهود العالم مع إسرائيل، ما بعد حرب الأيام الستة» وعلى «مكانة الدولة المركزية في حياة الشعب اليهودي»، ثم التأكيد على أن «المنظمة الصهيونية العالمية تتكون من الحركات والتنظيمات التي توافق على «مشروع القدس» كما أقره المؤتمر الـ ٢٦ في ١٩ حزيران ١٩٦٨».

وفي العام ١٩٧١، أعيد تعريف مهام وصلاحيات المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، إذ تقرر أن «تتولى (المنظمة) مهام التنظيم، الإعلام، التربية والتعليم في المهاجِر، العمل بين أبناء الشبيبة، معالجة قضايا هجرة اليهود من الدول التي تعاني من ضائقة، إضافة إلى استمرار المسؤولية عن الصندوق القومي اليهودي (كيرن كييمت)». وفي الممارسة العملية، تركز المنظمة الصهيونية نشاطها اليوم في المجالات الرئيسية التالية: تشجيع هجرة اليهود من مختلف أنحاء العالم إلى إسرائيل، في تعزيز وتعميق العلاقة بين دولة إسرائيل و «يهود المهاجر»، في التربية الصهيونية ـ اليهودية بين «يهود المهاجر» وفي محاربة اللاسامية.

صناديق استخدمها "الصندوق القومي اليهودي" لجمع التبرعات.

٢-٢ المؤسسات الإدارية في المنظمة الصهيونية

تشمل «المنظمة الصهيونية العالمية» المؤسسات الإدارية التالية: – المؤتمر الصهيوني العالمي، الذي ينظر في دستور المنظمة ويقرّ أي تعديلات فيه؛ – اللجنة التنفيذية الكبرى؛ – اللجنة التنفيذية المصغرة («الإدارة الصهيونية»)؛ – «مكتب أرض ـ إسرائيل»، وهو الذراع التنفيذية للمنظمة الصهيونية في داخل دولة إسرائيل. مهمته الأساسية هو دفع وتعزيز الأنشطة الاستيطانية التوسيعية في البلاد؛ – الوكالة اليهودية، وهي الذراع التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية التي حلت محل «مكتب أرض ـ إسرائيل» واستبدلته؛ – «الصندوق القومي لإسرائيل» (كيرن كييمت ليسرائيل)

تعمل الوكالة اليهودية اليوم من خلال «شراكة استراتيجية» مع حكومة إسرائيل، وخاصة بعد منحها مكانة قانونية وشعبية خاصة في إطار «قانون مكانة المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية» (١٩٥٢). وهي تتولى اليوم مسؤولية حصرية، وفق اتفاق خاص مع الحكومة الإسرائيلية، في كل ما يتصل بهجرة اليهود من مختلف أنحاء العالم، دمج اليهود المهاجرين إلى إسرائيل في حياة المجتمع الإسرائيلي، من خلال برامج ومشاريع مختلفة، اجتماعية وتربوية، إسكانية واقتصادية وغيرها.

– ١٩٠١، الموكل بشراء وامتلاك الأراضي في فلسطين ووضع اليد عليها؛ – «الصندوق التأسيسي» («كيرن هيسود») – ١٩٢٠، وهو المؤسسة المالية المركزية في المنظمة الصهيونية العالمية؛ – شركة «تأهيل البلاد» («هخشرات هيشوف»)، التي تولت شراء والاستيلاء على أراض في فلسطين، لصالح «كيرن كييمت» أيضا؛ – «صندوق الائتمان الاستيطاني اليهودي»، وهو الذراع المالية للمنظمة الصهيونية، وأقيمت شركة فرعية له أطلق عليها اسم «البنك الأنجلو ـ فلسطيني»، وهو «بنك ليئومي» ـ أحد البنوك التجارية المركزية في إسرائيل اليوم؛ – «دائرة الاستيطان»، الذراع المسؤولة عن الاستيطان وتوطين اليهود المهاجرين إلى إسرائيل.

١-٢-٢ المؤتمر الصهيوني

هو الهيئة الأعلى في المنظمة الصهيونية العالمية. هو الذي يرسم سياساتها وأهدافها، بما فيها السياسات المالية، وهو سلطتها التشريعية التي تقرّ دستورها وأي تعديلات تجرى عليه. وينتخب المؤتمر أعضاء الإدارة الصهيونية، رئيسها ونائبه.

يلتئم المؤتمر الصهيوني «مرة واحدة كل خمس سنوات في المكان والزمان اللذين تحددهما اللجنة التنفيذية الصهيونية. وتتولى الإدارة الصهيونية ترتيب عقد المؤتمر والدعوة إليه وتسيير أعماله» (البند ١٣ من دستور المنظمة الصهيونية العالمية). وعشية انعقاد المؤتمر، تجرى انتخابات في المنظمات والاتحادات الصهيونية المختلفة في شتى أنحاء العالم، باستثناء إسرائيل التي يتحدد ممثلوها في المؤتمر طبقا لعدد ممثلي الأحزاب الصهيونية المختلفة في الكنيست الأخيرة التي تم انتخابها قبل موعد انعقاد المؤتمر.

يكون توزيع المندوبين في المؤتمر، عادة، على النحو التالي: ٣٩٪ من المندوبين هم من إسرائيل، ٢٩٪ من الولايات المتحدة و ٣٣٪ من الدول الأخرى المختلفة.

في الفترة بين مؤتمرين، تكون «اللجنة التنفيذية الصهيونية» هي صاحبة القرار في أي شيء يخص المنظمة الصهيونية العالمية، بما في ذلك صلاحية «تعديل الدستور». وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة كل سنة. أما الهيئة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ قرارات وسياسات وبرامج المؤتمر فهي «اللجنة التنفيذية المصغرة»، التي تسمى أيضا «الإدارة الصهيونية»، التي تشمل الدوائر الأساسية التالية: دائرة العمل بين «الجماعات اليهودية في دول العالم»؛ دائرة إسرائيل ومحاربة اللاسامية؛ دائرة الخدمات الروحية ودائرة الاستيطان.

مقر المنظمة: تولى رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية رؤساء المؤتمر الصهيوني المنتخَبون، عادة. وتبعاً لهوية الرئيس، تحدد أيضا مكان مقر المنظمة الصهيونية. فخلال تولي هرتسل رئاسة المؤتمر الصهيوني، مثلا، كان مقر المنظمة في مدينة بازل (سويسرا)، بينما نقل الرئيس الثاني للمؤتمر، دافيد وولفسون، مقر المنظمة إلى مدينة كيلن (ألمانيا)، ثم انتقل المقر إبان رئاسة الرئيس الثالث، أوتو فيربورغ (إبان الحرب العالمية الأولى) إلى مدينة كوبنهاجن (الدنمارك)، باعتبارها «مكانا محايدا». وفي أعقاب «وعد بلفور» وتولي حاييم وايزمان رئاسة المنظمة (الرئيس الرابع)، انتقل مقر المنظمة إلى مدينة لندن (بريطانيا). ومنذ إقامة دولة إسرائيل، أصبح المقر الدائم للمنظمة الصهيونية العالمية في مدينة القدس في «مقر المؤسسات القومية اليهودية»، كما سبقت الإشارة.

٣. الوكالة اليهودية

اسمها الكامل هو «الوكالة اليهودية لأرض إسرائيل» وهي منظمة يهودية عالمية مركزها ومقرها في إسرائيل (في مدينة القدس).[١٩]

تعمل الوكالة اليهودية اليوم من خلال «شراكة استراتيجية» مع حكومة إسرائيل، وخاصة بعد منحها مكانة قانونية وشعبية

خاصة في إطار «قانون مكانة المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية» (١٩٥٢). وهي تتولى اليوم مسؤولية حصرية، وفق اتفاق خاص مع الحكومة الإسرائيلية، في كل ما يتصل بهجرة اليهود من مختلف أنحاء العالم، دمج اليهود المهاجرين إلى إسرائيل في حياة المجتمع الإسرائيلي، من خلال برامج ومشاريع مختلفة، اجتماعية وتربوية، إسكانية واقتصادية وغيرها. وهي تمول أنشطتها من أموال التبرعات التي تجبيها من اليهود في إسرائيل والعالم، إضافة إلى مرافق اقتصادية عديدة أقامتها وتديرها في البلاد وخارجها.

أقيمت الوكالة اليهودية في العام ١٩٢٩ كذراع تنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية. وطبقا للمادة الرابعة من صك الانتداب البريطاني، شكلت الوكالة اليهودية «دائرة الارتباط» بين «اليشوف اليهودي» في البلاد (فلسطين ـ «أرض إسرائيل») وسلطات الانتداب البريطاني. وعلى أرض الواقع، كانت الوكالة اليهودية إبان فترة الانتداب بمثابة «المؤسسة السلطوية لليشوف اليهودي».

في العام ١٩٢٠، صادقت عصبة الأمم المتحدة على الانتداب البريطاني على فلسطين. وقضى صك الانتداب (في مادته الرابعة) بأن «على حكومة فلسطين استشارة الوكالة اليهودية، التي سيتم إنشاؤها، والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية، الاجتماعية والأخرى مما قد يؤثر في إقامة «وطن قومي» يهودي وحماية مصالح السكان اليهود في فلسطين، وذلك بغية تنفيذ الوعود المتضمنة في تصريح/ وعد بلفور بشأن إنشاء بيت قومي للشعب اليهودي».

منذ العام ١٩٢٠ وحتى العام ١٩٢٩، تولت «الإدارة الصهيونية» («اللجنة التنفيذية المصغرة» في المنظمة الصهيونية العالمية) تأدية المهام التي أنيطت بالوكالة اليهودية، كما نص عليها صك الانتداب. وفي العام ١٩٢٩، تقرر إقامة الوكالة اليهودية كشراكة بين ٥٠٪ من ممثلي المنظمة الصهيونية العالمية و٥٠٪ من ممثلي التجمعات والمنظمات اليهودية التي لم تكن تعرّف نفسها بأنها صهيونية لكن عبرت عن استعدادها لتقديم المعونات الاقتصادية والدعم السياسي لـ «اليشوف اليهودي في أرض إسرائيل».

في أعقاب الأزمة التي واجهت موجة الهجرة اليهودية الرابعة، بين الأعوام ١٩٢٤ و ١٩٣١، والتي هاجر خلالها نحو ٧٠,٠٠٠ يهودي إلى فلسطين بينما هرب ٢٠,٠٠٠ آخرون إلى دول أخرى مختلفة، بحثت «الإدارة الصهيونية» عن مصادر مالية لدعم «اليشوف» اليهودي في فلسطين. ورأى حاييم وايزمان (رئيس المؤتمر الصهيوني، آنذاك) أن في الإمكان الاستعانة بيهود أثرياء في العالم لتجنيد مبالغ كبيرة لضمان تمويل المشروع الاستيطاني

الغابات: أداة الوكالة اليهودية لإخفاء آثار النكبة.

الصهيوني في فلسطين، فتوجه إلى لوي مارشال، الذي كان يشغل آنذاك منصب «رئيس اللجنة اليهودية ـ الأميركية». وهي منظمة يهودية غير صهيونية كانت مهمتها حماية حقوق ومصالح اليهود في دول خارج الولايات المتحدة. وفي الثاني من كانون الثاني من العام ١٩٢٧، نجح الرجلان في تسوية الخلافات بينهما ووقّعا على اتفاق (أسمي «اتفاق وايزمان ـ مارشال») أفضى إلى تأسيس «الوكالة اليهودية». وفي أعقاب هذا الاتفاق أقيمت لجنتان، هما «لجنة الوكالة» و «لجنة الخبراء» حضر أعضاؤهما إلى فلسطين لجمع معطيات ووضع الاستنتاجات. وكانت اللجنتان غير حزبيتين فألقيت عليهما مهمة تقديم توصيات بشأن الإجراءات الممكن اتخاذها «بما يتناسب مع ظروف البلاد» وتقديم توصية، أيضا، بشأن الميزانية اللازمة لتنفيذ تلك التوصيات. وقد أنهت «لجنة الوكالة»، التي ضمت خبراء في مجالات الزراعة، الصناعات الخفيفة والتجارة، أعمالها ونشرت توصياتها في نيسان من العام ١٩٢٨ . وبناء على تلك التوصيات، تقرر إقامة «وكالة يهودية موسعة» تضم، أيضا، ممثلين غير صهيونيين من اليهود الأثرياء المستعدين لدعم وتمويل السياسة الصهيونية ومشاريعها. ورغم أن تلك التوصيات قوبلت بمعارضة ونقد شديدين من جانب أعضاء في «الإدارة الصهيونية»، وعلى رأسهم بيرل كتسنلسون وشلومو كابلينسكي، إلا أن ممثلين عن اليهود في ٢٦ دولة اجتمعوا في ١١ آب ١٩٢٩ في زوريخ (سويسرا) وأعلنوا، في ختام لقائهم، عن تأسيس «الوكالة اليهودية لأرض إسرائيل».

في المؤتمر الصهيوني السادس عشر (في العام ١٩٢٩)، جرى تحديد أهداف الوكالة اليهودية في النقاط التالية:

١. تطوير حجم الهجرة اليهودية إلى فلسطين بصورة متزايدة.
٢. شراء الأراضي في فلسطين وإخضاعها للملكية اليهودية العامة.
٣. تشجيع الاستيطان الزراعي المبنى على العمل اليهودي، في فلسطين.
٤. نشر اللغة والتراث العبريين في فلسطين.

كانت الوكالة اليهودية خلال فترة الانتداب البريطاني أشبه بـ«حكومة اليشوف»، أي حكومة اليهود المقيمين في فلسطين، وعملت تحت حمايته على الدفع والتحضير المكثفين، في شتى المجالات وبكل الوسائل، لبناء «البيت القومي اليهودي» في فلسطين. وكان في مركز نشاطها ذاك تهجير أعداد هائلة من اليهود من مختلف أنحاء العالم إلى فلسطين، إضافة إلى إنشاء المستوطنات المختلفة لتوطينهم فيها، إلى جانب توطينهم في القرى والبيوت الفلسطينية التي تم طرد وتهجير أصحابها منها.

في العام ١٩٣٧، وإثر خلافات في الآراء حول تعريف مكانة «اليشوف» باعتباره «دولة على الطريق» وحول تحديد مكانة الوكالة اليهودية كـ «قيادة (حكومة) الدولة على الطريق»، تفككت «الوكالة اليهودية الموسعة» وانحلت. وفي العام ١٩٣٨، جرت محاولة لإعادة إحياء الوكالة الموسعة وتنظيمها، لكنها باءت بالفشل مما دفع الجهات غير الصهيونية إلى تركها، وهو ما أحدث نوعا من التطابق، ثم الاندماج الفعلي، بين إدارة الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية. وقد عمل الجسمان سوية كجسم واحد ابتداء من أواخر الثلاثينات وحتى السبعينات من القرن الماضي. وفي العام ١٩٧١، أعيد تنظيم الوكالة اليهودية بحيث تم الإبقاء على حصة المنظمة الصهيونية العالمية فيها بنسبة ٥٠٪، أي احتفاظ ممثلي المنظمة بنسبة النصف من جميع الهيئات الإدارية في الوكالة اليهودية.

وعشية إقامة دولة إسرائيل، شكلت الوكالة اليهودية و «اللجنة القومية»، معا، «مجلس الشعب» الذي شكّل، فعليا، «حكومة الدولة على الطريق». وتولت «اللجنة القومية»، بالتعاون الوثيق مع الوكالة اليهودية، مسؤولية إدارة وتسيير المؤسسات والشؤون الحياتية لليهود في فلسطين، وبضمن ذلك: شبكة التعليم، الحاخامية الرئيسية، المجالس المحلية، العلاقات مع «يهود المهاجر»، العلاقة مع المندوب السامي البريطاني وحكومة الانتداب، هجرة واستيعاب اليهود من دول مختلفة من العالم (بما فيها «الهجرات غير القانونية» في نظر الانتداب البريطاني وحكومته، في أعقاب سياسة «الكتاب الأبيض»)، تجنيد الأموال من يهود العالم، العلاقة مع دول العالم المختلفة وتحشيد التأييد لإقامة دولة لليهود.

وإبان تلك الفترة كلها، تقريبا، أشغل دافيد بن غوريون منصب رئيس الوكالة اليهودية (من العام ١٩٣٥ حتى العام ١٩٤٨). ومع الإعلان عن قيام الدولة، في أيار ١٩٤٨، نقلت الوكالة اليهودية الجزء الأكبر من مهامها ووظائفها ومسؤولياتها إلى «الحكومة المؤقتة»، برئاسة بن غوريون نفسه.

١-٣ بعد قيام إسرائيل

بعد قيام دولة إسرائيل، تحولت معظم الاختصاصات التي كانت تمارسها الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية إلى الحكومة الإسرائيلية. وتكرس هذا الفصل بين مهام المنظمة والوكالة في القانون الذي أقره الكنيست في العام ١٩٥٢ («قانون مكانة المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية»، المذكور آنفا) وخوّلها صلاحية مواصلة العمل في دولة إسرائيل للقيام بمهامها المستجدة، في أعقاب قيام الدولة وبناء مؤسساتها الرسمية واضطلاعها بالمسؤوليات، بما فيها تلك التي كانت «الوكالة اليهودية» تتولاها من قبل.

فمع إقامة دولة إسرائيل، انتقلت مهام إدارة الدولة إلى حكومتها بينما أصبحت الوكالة اليهودية تركز نشاطها في ثلاثة مجالات أساسية وضعت لها العناوين الرئيسية التالية:

- تشجيع هجرة اليهود إلى إسرائيل، تنفيذ الهجرة ثم مساعدة المهاجرين الجدد في أيامهم الأولى في دولة إسرائيل، من خلال منظومة دعم متشعبة وواسعة ـ اقتصادية، اجتماعية، تعليمية، تربوية وغيرها. وقد أوكلت دولة إسرائيل للوكالة اليهودية مسؤولية معالجة الشؤون الإدارية الخاصة بالمرشحين للهجرة إلى إسرائيل، من خلال سفاراتها وممثلياتها في دول العالم المختلفة، والتي يعمل فيها بصورة دائمة ممثلون عن الوكالة («وكلاء الهجرة») وموظفون محليون.

  ويشكل تهجير اليهود إلى إسرائيل، ثم استيعابهم فيها، المجال المركزي في عمل الوكالة اليهودية اليوم.
- تعزيز التربية اليهودية ـ الصهيونية في التجمعات اليهودية في مختلف أنحاء العالم، سواء من خلال مؤسسات تعليمية وتربوية رسمية أو مؤسسات غير رسمية، وتوثيق الروابط بين دولة إسرائيل واليهود في العالم؛
- تدعيم وتقوية المجتمع اليهودي في داخل إسرائيل، من خلال مؤسسات وهيئات دعم مختلفة.

تعترف الوكالة اليهودية بأن هبوطا ملحوظا قد طرأ في حجم التبرعات المجندة والمقدمة لها من يهود العالم خلال السنوات الأخيرة، منذ بداية القرن الحالي، وهو أحد أسباب «المصاعب المالية الكبيرة» التي تواجهها الآن، إلى جانب الأزمة الاقتصادية العالمية وهبوط سعر الدولار الأميركي، مما اضطرها إلى تقليص مشاريعها بين «يهود المهاجر» وتقليص عدد مبعوثيها ضمن البعثات والمشاريع المختلفة.

٣,١,١. استيعاب الهجرة

في مجال استيعاب الهجرة، تدير الوكالة اليهودية اليوم ٣٥ «مركز استيعاب» في مناطق مختلفة في إسرائيل تقدم خدماتها لنحو عشرة آلاف مهاجر يهودي سنوياً، إذ تشكل هذه المراكز «البيت الأول» في إسرائيل لهؤلاء المهاجرين. ويقوم نشطاء الوكالة بمرافقة عائلات المهاجرين القادمين حديثا، ضمن مشروع يسمى «في البيت معاً»، يعرّفون أفرادها على الهيئات والمنظمات الاجتماعية والأهلية المختلفة ويساعدونهم في التأقلم في المجتمع.

وتدير الوكالة، أيضا، مشروع «قوس» («كيشت») الذي تستقبل في إطاره أهالي شبان يهود هاجروا إلى إسرائيل وحدهم (من غير عائلاتهم) وانخرطوا في صفوف الجيش الإسرائيلي والأذرع الأمنية الأخرى، حيث يزور الأهالي أبناءهم هنا ويقضون معهم فترات مختلفة.

وتموّل الوكالة اليهودية دورات خاصة مختلفة للشبان اليهود المهاجرين خلال تأديتهم الخدمة العسكرية والأمنية بغية مساعدتهم في الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، كما تقيم لهؤلاء دورات خاصة لتأهيلهم وتحضيرهم للحياة الاجتماعية، بعد إنهاء خدمتهم العسكرية.

وتدير الوكالة اليهودية مشروع «نتيف» («مسار»)، بالتعاون مع الحكومة الإسرائيلية، وهو مخصص للجنود من الشبان اليهود المهاجرين، يتركز في تعزيز هويتهم اليهودية وتعميق ارتباطهم بالدولة.

كما تدير الوكالة، أيضا، «الصندوق من أجل المهاجرين الوحيدين»، بالتعاون مع «الجمعية من أجل الجندي»، حيث تقدم لهؤلاء المهاجرين الذين هاجروا إلى البلاد وحدهم دون أي من أفراد عائلاتهم، منحاً خاصة لتوفير احتياجاتهم الشخصية وللمحافظة على علاقة مع ذويهم الذين ظلوا في دولهم الأصلية.

٣,١,٢. التربية اليهودية ـ الصهيونية في التجمعات اليهودية في العالم

يصل إلى إسرائيل نحو عشرة آلاف شاب يهودي من جميع أنحاء العالم، سنويا، في إطار مشروعيّ «رحلة» (أو «مسيرة»/ «مساع») و «اكتشافة» («تغليت») حيث يقضي هؤلاء فترات تتراوح بين فصل تعليمي واحد أو سنة كاملة، في أطر تعليمية ـ تربوية أو تطوعية. ويعكف هؤلاء الشبان، خلال تلك الفترات، على تعلم اللغة العبرية والتعرف على الثقافة الإسرائيلية وأنماط الحياة فيها، كما يدرسون التاريخ و «المدنيات» («التربية المدنية») في صفوف ومراكز خاصة تابعة للوكالة اليهودية منتشرة في طول البلاد وعرضها.

وتدير الوكالة اليهودية شبكة من المدارس اليهودية في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق تستوعب البنات والبنين اليهود من جميع الأعمار حيث يتعلمون فيها اللغة العبرية، التربية اليهودية ـ الصهيونية، كما تقوم بإحضار الآلاف منهم إلى إسرائيل سنويا للمشاركة في «معسكرات صيفية» تقام هنا «لتحفيزهم على تطوير وتعميق هويتهم اليهودية».

وفي المقابل، ترسل الوكالة اليهودية أيضا آلاف الشبان الإسرائيليين في «وفود تربوية» إلى مجتمعات يهودية نائية في العالم، فضلا عن النشاط الإعلامي المكثف الذي تقوم به الوكالة اليهودية، في الجامعات والميادين الجماهيرية المختلفة في العالم، «لمحاربة اللاسامية ومعاداة إسرائيل»، من خلال التنسيق والتعاون الوثيق مع وزارة الخارجية الإسرائيلية وممثلياتها في دول العالم.

وتعترف الوكالة اليهودية بأن هبوطا ملحوظا قد طرأ في حجم التبرعات المجندة والمقدمة لها من يهود العالم خلال السنوات الأخيرة، منذ بداية القرن الحالي، وهو أحد أسباب «المصاعب المالية الكبيرة» التي تواجهها الآن، إلى جانب الأزمة الاقتصادية العالمية وهبوط سعر الدولار الأميركي، مما اضطرها إلى تقليص

مشاريعها بين «يهود المهاجر» وتقليص عدد مبعوثيها ضمن البعثات والمشاريع المختلفة.

٣,١,٣. تعزيز المجتمع اليهودي في إسرائيل

تقود الوكالة اليهودية جملة من المشاريع في داخل إسرائيل غايتها «تقليص الفوارق في المجتمع اليهودي الإسرائيلي»، من خلال المساعدة في توفير فرص متكافئة للتعليم العالي والاستثمار في أبناء الشبيبة. ومن ضمن هذه المشاريع، مشروع أطلقت عليه اسم «نفتح المستقبل» معدّ للأولاد والشبان في مناطق الضواحي النائية جغرافيا ومن الفئات الهامشية والضعيفة في المجتمع اليهودي في إسرائيل. ويرمي هذا المشروع إلى تنمية الدافعية وخلق فرص متساوية للنماء، من خلال فهم الاحتياجات والقدرات الخاصة لكل فرد من المشاركين. كما تنظم الوكالة، أيضا، مشروع «نيطع» الذي يستمر أربع سنوات يتم خلالها تأهيل أبناء الشبيبة للعمل في مهن التقنيات العالية (هاي تك)، فضلا عن برامج ومشاريع أخرى مماثلة، من بينها برنامج خاص لتطوير العلوم الدقيقة والتكنولوجيا بين طلاب مدارس ثانوية من اليهود الفلاشا (الأثيوبيين). وتدير الوكالة اليهودية خمس قرى شبابية مخصصة لـ «أولاد في خطر» من عائلات مفككة اجتماعيا.

وتشارك الوكالة اليهودية في تنظيم وإدارة ما يزيد عن ٣٠ مجموعة شبابية في الجليل والنقب تجتذب شبانا على درجة عالية من الوعي الاجتماعي يتم ضمهم إلى «مشروع العمل الاجتماعي، التداخل والقيادة الجماهيرية». ويحظى المنتسبون إلى هذا المشروع بمنحة دراسية مقابل تعهد بتخصيص وقت أسبوعي للعمل الجماهيري في أطر اجتماعية مختلفة.

يذكر أن «الوكالة اليهودية» حازت على «جائزة إسرائيل» في مجال «مشروع حياة» في العام ٢٠٠٨، وذلك «لقاء مساهمتها الخاصة للمجتمع والدولة»، كما أشارت «لجنة الجائزة» في حيثيات قرارها منح الوكالة اليهودية هذه الجائزة. وأضافت اللجنة: «بمنحها الجائزة، تعبر دولة إسرائيل عن تقديرها وعرفانها للجسم الذي أدى إلى تحقيق حلم عودة صهيون وإرساء السيادة السياسية للشعب اليهودي في وطنه المتجدد».

٤. الصندوق القومي اليهودي

هو («كيرن كييمت ليسرائيل»، بالعبرية) مؤسسة صهيونية تقررت إقامتها في المؤتمر الصهيوني الخامس، في العام ١٩٠١، لتشكل ذراعاً لجمع الأموال من اليهود في العالم لغرض استملاك الأراضي في فلسطين (بالتحايل أو التنسيق مع سلطات الانتداب، وأحيانًا بالشراء من مالكين عرب بعضهم ليسوا فلسطينيين)

المؤتمر الصهيوني السادس في بازل.

وتجهيزها لإقامة المستوطنات عليها. وقد ساهمت هذه المنظمة في الاستيلاء على أراض في فلسطين لصالح الحركة الاستيطانية اليهودية، كما ساهمت في توفير الدعم المالي اللازم لتجفيف المستنقعات واستصلاح الأراضي وتهيئتها للاستيطان. وبعد الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل، قامت هذه المؤسسة بوضع الأراضي التي امتلكتها تحت تصرف الحكومة الإسرائيلية.

وكان عالم الرياضيات اليهودي تسفي هيرمان شابيرا هو الذي اقترح إنشاء هذا الصندوق، وذلك في العام ١٨٨٤ وعرض الاقتراح على المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧)، لكنه لم يحظ بالموافقة إلا في المؤتمر الصهيوني الخامس (١٩٠١). ونص قرار إنشائه على حصر استخدام أمواله في استملاك الأراضي أو أي حقوق فيها في المنطقة التي تضم فلسطين وسورية وأي أجزاء أخرى من تركيا الأسيوية وشبه جزيرة سيناء، بهدف توطين اليهود فيها وبحيث تعتبر هذه الأراضي «ملكاً أبدياً لليهود، لا يجوز بيعها أو التصرف بها، غير طريق تأجيرها».

وحدّد المؤتمر الصهيوني السادس (١٩٠٣) المبدأين التاليين: يشكل «الصندوق» ذراع المنظمة الصهيونية العالمية «لامتلاك أراضي أرض إسرائيل ونقلها إلى ملكية الشعب اليهودي إلى الأبد كأراض قومية»؛ و– تُجمَع ميزانيات الصندوق من أموال التبرعات ولا يجوز للصندوق بيع أراضيه، وإنما تأجيرها فقط.

كانت فيينا (النمسا) المقر الأول لهذا الصندوق. وأنشئت له فروع في مختلف أنحاء العالم، ثم اتخذ من مدينة كولن الألمانية مقراً له، لاحقا. وفي العام ١٩٢٢ نقل المكتب الرئيس للصندوق إلى مدينة القدس، حيث يقوم هناك حتى الآن في «بيت المؤسسات القومية»، كما بيّنّا سابقا.

بعد إقامة دولة إسرائيل، تحول «الصندوق القومي» إلى شركة إسرائيلية، قامت الحكومة الإسرائيلية بـ «بيعها» جميع الأراضي التي سيطرت عليها، بالاحتلال أو بالمصادرة. فالجزء الأكبر من الأراضي التي يمتلكها «الصندوق القومي اليهودي» هو أملاك غير منقولة تم تهجير وطرد أصحابها الفلسطينيين إبان النكبة الفلسطينية وطبقت عليها السلطات الإسرائيلية أحكام قانون «أملاك الغائبين» (من العام ١٩٥٠).

خلال الفترة منذ إنشائه وحتى قيام دولة إسرائيل، انحصرت مهمة الصندوق القومي، بشكل كلي تقريبا، في مجال امتلاك الأراضي في فلسطين، من أجل توطين اليهود عليها. وقد باشر الصندوق باستملاك الأراضي في فلسطين في العام ١٩٠٤، فكانت قطعة الأرض الأولى في قرية حطين الفلسطينية (إلى الغرب من طبريا) بمساحة ٤,٠٠٠ دونم، ثم تلتها قطعة أخرى مساحتها ٢,٤٠٠ دونم في قرية خُلدة الفلسطينية (إلى الجنوب من مدينة الرملة) - استُخدمت لإقامة الحرش الأول الذي زرعه «الصندوق» وأطلق عليه اسم «حُرش هرتسل». وتواصلت بعد ذلك عمليات السيطرة على الأراضي وبلغت حصيلتها حتى نهاية العام ١٩٤٧ مساحة إجمالية تقدر بـ ٩٣٣,٠٠٠ دونم.

لكن الصندوق بدأ نشاطه المكثف جدا في مجال امتلاك الأراضي بعيد اجتماع «اللجنة التنفيذية الصهيونية» في لندن في العام ١٩٢٠. فحتى ذلك العام، كان مجمل ما اشتراه الصندوق أقل من ٢٥,٠٠٠ دونم، نقل الجزء الأكبر منها إلى ملكية يهود خصوصيين. وابتداء من مطلع العام ١٩٢١، طرأ ارتفاع حاد في عدد وحجم صفقات استملاك الأراضي التي عقدها الصندوق وأبقى عليها جميعها بملكيته هو. وبين العامين ١٩٢١ و ١٩٣٣، شكلت حصة الصندوق ما يعادل ٦٠٪ من مساحات الأراضي التي تم نقلها إلى ملكية اليهود.

ومنذ العام ١٩٢٣ قام الصندوق بمحاولات حثيثة لشراء الأراضي بواسطة شركة «تأهيل البلاد» (هخشرات هيشوف) التي أسستها المنظمة الصهيونية لهذا الغرض فكانت المؤتمنة على هذه الأراضي إلى حين استغلالها الفعلي في توطين اليهود. ومنذ أوائل الثلاثينات، بدأت محاولات «الصندوق» لشراء الأراضي من أصحابها العرب مباشرة. ولهذا الغرض، أقام الصندوق خمسة مكاتب لوائية وظّف فيها أشخاصا «ذوي معرفة وتجربة في شؤون الأراضي وفي التفاوض»، لاستملاك أراض في مناطق لم يكن فيها أي وجود لليهود حتى ذلك الوقت، مثل جبال الخليل («جبال يهودا»)، الجليل الغربي، سهل الحولة والنقب في الجنوب.

ومع إنشاء «الصندوق التأسيسي» («كيرن هيسود»، المؤسسة المالية المركزية في الحركة الصهيونية) في العام ١٩٢٠، ثم «مديرية أراضي إسرائيل» («مِنهال مكركعي يسرائيل» - المؤسسة التي تولت المسؤولية عن جميع «الأراضي العامة» في دولة إسرائيل) في العام ١٩٦٠، تقلصت مجالات مسؤولية «الصندوق القومي» في مجال الأراضي.

وحيال تراجع فرص الاستيلاء على الأراضي إثر اندلاع الثورة العربية الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٩)، توجه الصندوق إلى التعاون مع الوكالة اليهودية في مشروع الاستيطان، ببناء المستوطنات وتوطين اليهود فيها.

١-٤ بعد قيام الدولة

حتى أيار ١٩٤٨ (عشية قيام دولة إسرائيل)، كان مجموع مساحة الأراضي التي أصبحت بملكية «الصندوق القومي» ٩٤٢,٠٩٢ دونماً. منذ ذلك الشهر وحتى نهاية العام نفسه، «اشترى» الصندوق ما مساحته ٩٧,٠٠٠ دونم لتصبح مساحة الأراضي الكلية بملكيته ١,٠٢٢,٦٥٧ دونما. وخلال العام ١٩٤٩، «اشترى» من «مديرية التطوير» ما مساحته ١,١٠١,٩٤٢ دونما، هي أراضي قرى فلسطينية مهجرة، لتصبح المساحة الإجمالية بملكيته ٢,١٢٤,٥٩٩ دونما. وفي العام ١٩٥٠، «اشترى» من المديرية نفسها ما مساحته ١,٢٧١,٧٣٤ دونماً، هي أراضي قرى فلسطينية مهجرة أخرى، ليصبح إجمالي مساحة الأراضي التي بملكيته حتى العام ١٩٥٣ - ٣,٣٩٦,٣٣٣ دونماً.

بعد إقامة دولة إسرائيل، تحول «الصندوق القومي» إلى شركة إسرائيلية، قامت الحكومة الإسرائيلية بـ «بيعها» جميع الأراضي التي سيطرت عليها، بالاحتلال أو بالمصادرة. فالجزء الأكبر من الأراضي التي

يمتلكها «الصندوق القومي اليهودي» هو أملاك غير منقولة تم تهجير وطرد أصحابها الفلسطينيين إبان النكبة الفلسطينية وطبقت عليها السلطات الإسرائيلية أحكام قانون «أملاك الغائبين» (من العام ١٩٥٠). وقد قامت حكومة إسرائيل بنقل الملكية على هذه الأراضي إلى أيدي «الصندوق القومي»، بعد قيام الدولة، بواسطة إجراءين اثنين مركزيين (قانون الصندوق القومي واتفاقية تنظيم العلاقة معه). وكان الدافع الرئيسي لهذا النقل أن «الصندوق القومي اليهودي» ملزم بوضع هذه الأراضي في خدمة اليهود ولمصلحتهم فقط، خلافاً للحكومة التي تقع عليها، قانونيا، مسؤولية تخصيص هذه الأراضي واستخدامها في خدمة جميع المواطنين ولصالحهم، بمن فيهم العرب!

في العام ١٩٥٣ سن الكنيست «قانون كيرن كييمت ليسرائيل» (قانون الصندوق القومي اليهودي)[٢٠]، في إطار منح هذه المنظمة وسواها من المنظمات الصهيونية مكانة رسمية خاصة، رغم إنها ليست جزءا من أذرع السلطة وهيئاتها الرسمية في إسرائيل، لكن الهدف المركزي ـ كما سنبين لاحقا ـ تمثل في السعي إلى الإبقاء على الأراضي التي كانت بملكيته (والتي بلغت مساحتها الإجمالية ٣,٣٩٦,٣٣٣ دونماً، كما أشرنا) بملكية يهودية خالصة ولخدمة اليهود فقط.

وطبقا لهذا القانون، وضعت الشركة الجديدة دستورا لها في العام ١٩٥٤، حدد أهدافها بما يلي: «شراء، امتلاك ـ بالاستئجار أو بالمبادلة؛ حيازة ـ بالاستئجار أو بطريقة أخرى ـ أراض، غابات وأحراش، حقوق حيازة ورهن للاستفادة أو أي حق آخر كهذا، إضافة إلى أملاك غير منقولة من أنوع آخر، ضمن الحدود التي تقررت (وهي تشمل دولة إسرائيل وكل المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة إسرائيل) أو في أي جزء منها، من أجل توطين اليهود على الأراضي والممتلكات المذكورة».

وفي مطلع العام ١٩٥٤، أعاد الكنيست صياغة البند المتعلق بمنطقة عمل الصندوق فحصرها في «الأراضي الخاضعة لقوانين دولة إسرائيل»، ثم جرى تعديل مهام الصندوق فحولت من شراء الأراضي إلى استصلاحها وتشجيرها والمساعدة على استيعاب المهاجرين الجدد وتوفير فرص العمل والخدمات الصحية لهم، والإسهام في بناء قرى «الناحال» (منظمة «الشبيبة الطلائعية المحاربة») بالتنسيق مع الجيش الإسرائيلي، وتمويل التعليم الصهيوني في إسرائيل وخارجها.

٤,١,٢. «ميثاق تنظيم العلاقة» ثم محاولة التحرّر منه

في آب ١٩٦١ وقعت حكومة إسرائيل و «الصندوق القومي اليهودي» على ميثاق عنوانه «تنظيم علاقة الصندوق بالحكومة الإسرائيلية»[٢١] حدد مهام الصندوق ومصادر تمويله، وهي تبرعات يهود العالم وريع العقارات المؤجرة. لكن الأهمّ في ذلك الميثاق هو ما نصّ عليه بشأن توكيل «مديرية أراضي إسرائيل» (التي أنشئت في العام ١٩٦٠) بمهمة «إدارة أراضي الصندوق القومي الإسرائيلي» وبأن «إدارة أراضي الصندوق القومي اليهودي تتم، أيضا، بمقتضى دستور وأحكام تنظيم الصندوق» (طبقا للقانون المذكور)، أي تخصيصها لليهود فقط. ومنح هذا الميثاق «الصندوق القومي» تمثيلا بنسبة ٥٠٪ في «مجلس مديرية أراضي إسرائيل».

وقد أوضح زيرح فيرهافتيغ، أحد قادة الحركة الصهيونية والوزير لاحقا في حكومة إسرائيل، الدافع الحقيقي لدمج «الصندوق القومي» في إدارة «مديرية أراضي إسرائيل» بالقول إنه «بحكم قدرة الصندوق كشركة خاصة (طبقا لقانون الصندوق، الوارد ذكره أعلاه) على العمل لمصلحة اليهود فقط، خلافا للحكومة». وأضاف: «نحن نريد تحقيق هدف من الصعب تحديده وتدوينه. إننا نريد أن يكون واضحا أن أرض إسرائيل هي ملك لشعب إسرائيل. لكن شعب إسرائيل هو مصطلح أوسع من الشعب المقيم في صهيون، لأن شعب إسرائيل موجود في العالم كله. ومن ناحية أخرى، أي قانون نقرّه هو لصالح جميع القاطنين في الدولة، وهؤلاء يشملون أيضا أناساً لا ينتمون إلى شعب إسرائيل العالمي...إننا نضع رداء قانونيا على أنظمة الصندوق القومي اليهودي».[٢٢]

في العام ٢٠١٤، نُشر في وسائل الإعلام الإسرائيلية أن مجلس إدارة «الصندوق القومي» اتخذ قراراً يستعد بموجبه للانفصال عن الدولة ووقف التعاقد مع «سلطة أراضي إسرائيل» (التي حلّت، في الأثناء، مكان «مديرية أراضي إسرائيل») التي تتولى إدارة الأراضي التابعة للصندوق. وعزا بيان الصندوق قراره هذا إلى «تحفظه من ومعارضته لسياسية سلطة أراضي إسرائيل التي لا تنسجم مع أهداف الصندوق». وأوضح البيان مقصده فقال: «إن محاولات تأميم الصندوق القومي اليهودي وتحويله إلى أداة حكومية تخدم رؤية «دولة كل مواطنيها» لهي تجاوز خط أحمر، خطوة غير قانونية، تضر بمصالح الحركة الصهيونية وتتعارض مع المبادئ التي قام عليها الصندوق القومي اليهودي»!

غير أنّ أوساطا عديدة رجحت أن يكون هذا القرار قد جاء على خلفية ما يواجهه «الصندوق» في السنوات الأخيرة من انتقادات واتهامات بسوء الإدارة، وحتى الفساد، خاصة وأن «الصندوق»، بكونه شركة خاصة، لا يخضع لأي مراقبة خارجية رسمية ولا يسري عليه «قانون الشفافية». ففي العام نفسه، ٢٠١٤، قدم نائب المستشار القضائي للحكومة، آفي ليخت، رأيا استشاريا أكد فيه أنه «على الرغم من الطابع الجماهيري الجوهري لعمل الصندوق ونشاطه، إلا

تفيد المعطيات الرسمية بأن إجمالي مساحة الأراضي التي ما زالت مسجلة باسم «الصندوق القومي» وبملكيته وتديرها «سلطة أراضي إسرائيل» يبلغ نحو ٢,٦ مليون دونم، غالبيتها مؤجرة لفترات طويلة جدا، إذ يحصل «الصندوق» على رسوم الإيجار التي تتولى «سلطة الأراضي» جبايتها، بينما تتولى شركة باسم «هيمنوتا» (بملكية «الصندوق القومي» مباشرة) إدارة نحو ٤٠ ألف دونم، غالبيتها مؤجرة لفترات قصيرة.

أنه لا يخضع لأي رقابة خارجية، على الإطلاق تقريبا. فالجمهور غير مطلع على تقاريره المالية وليس ثمة أي ضمان خارجي بأن نشاط الصندوق يخدم المصلحة العامة بصورة لائقة. ويضاف إلى هذا، أيضا، العلاقة الوثيقة بين الصندوق والمستوى السياسي، بما في ذلك في مجال التعيينات». وانضم مراقب الدولة، يوسف شبيرا، إلى هذا الرأي الداعي إلى إخضاع «الصندوق» للرقابة الخارجية، بالتأكيد على أن «ثمة ادعاءات متكررة بشأن سوء إدارة وخروقات» في الصندوق.

ولكن، خلافا لهذا الرأي، رفضت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع، في أيار ٢٠١٤، مشروع قانون يقضي بإخضاع «الصندوق القومي» لمراقبة مراقب الدولة. وكان رئيس لجنة الدستور، القانون والقضاء البرلمانية السابق، دافيد روتم (من حزب «إسرائيل بيتنا»/ «يسرائيل بيتينو»، برئاسة أفيغدور ليبرمان) قد فسّر دوافع هذا الرفض بالقول: «لا نريد الشفافية. فحينما يأتون غدا ليسألوا الصندوق القومي اليهودي: أين المناقصة التي نشرتها حين استثمرتَ هنا أو هناك؟ أو، حين اشتريت أراضي هنا وهناك؟، فلسنا معنيين بأن يكون هذا خاضعا للشفافية. لا نريد لهذه المعطيات أن تكون معروفة لأيّ كان»!

بيد أنّ مكانة «الصندوق القومي» القانونية تغيرت في العام نفسه، ٢٠١٤، إذ تحول من «شركة خاصة» إلى «شركة لمنفعة الجمهور». وربما كان الأمر ناتجاً عن المطالبة بكشف تقاريره المختلفة وإخضاعه للرقابة الخارجية التي ستتيح قدرا كبيرا من الشفافية وستسمح بنشر المعطيات المختلفة عن أنشطته، ميزانياته وممتلكاته. وبصفته القانونية الجديدة هذه، قدم «الصندوق»، للمرة الأولى منذ تأسيسه، تقريرا عن أعماله ونشاطاته وممتلكاته إلى «مُسجل الوقفيات» في وزارة القضاء الإسرائيلية، الذي يقرر بدوره ما يجوز نشره من هذه التقارير وما يبقى طي السريّة.

وفي الإجمال، تفيد المعطيات الرسمية بأن إجمالي مساحة الأراضي التي ما زالت مسجلة باسم «الصندوق القومي» وبملكيته وتديرها «سلطة أراضي إسرائيل» يبلغ نحو ٢,٦ مليون دونم، غالبيتها مؤجرة لفترات طويلة جدا، إذ يحصل «الصندوق» على رسوم الإيجار التي تتولى «سلطة الأراضي» جبايتها، بينما تتولى شركة باسم «هيمنوتا» (بملكية «الصندوق القومي» مباشرة) إدارة نحو ٤٠ ألف دونم، غالبيتها مؤجرة لفترات قصيرة.

٤,١,٣. أراضي العرب ـ لليهود فقط!

كما أشرنا من قبل، شارك «الصندوق القومي اليهودي» منذ قيام الدولة، إلى جانب الوكالة اليهودية وتنظيمات صهيونية وحكومية أخرى، في المسؤولية عن الاستيطان اليهودي، تملّك الأراضي وتوطين اليهود فيها. كما يتولى، منذ قيام الدولة وحتى اليوم، أعمال التشجير والتحريج، بالتعاون مع وزارة الزراعة الإسرائيلية، ويعمل في تطوير البنى التحتية، استصلاح وتخصيص الأراضي لتوسيع مستوطنات قائمة ولإنشاء مستوطنات يهودية جديدة، إضافة إلى شق الطرقات، بناء الجسور وتنفيذ مشاريع التصريف. وإلى جانب هذا كله، ينشط «الصندوق» أيضا في مجال التربية والتعليم.

أما الهدف المركزي بين أهداف «الصندوق القومي» ومجال عمله الأساس فقد بقي كما كان من قبل (منذ تأسيسه) وكما عاد وثبّته «قانون الصندوق القومي» المذكور، إذ نص على أن «أهداف الصندوق القومي» هي «امتلاك أراض وتوطين اليهود فيها»! وقد نجح «الصندوق» خلال السنوات الطويلة منذ إقامة دولة إسرائيل، بالتعاون والتنسيق مع المنظمات والهيئات الصهيونية والحكومة المختلفة، في إيجاد «حلول عملية» للحالات التي رغب فيها مواطنون عرب بامتلاك أراض تعود ملكيتها القانونية إلى «الصندوق القومي» والسكن في بلدات ومستوطنات خاصة أقامتها الوكالة اليهودية و «الصندوق». وكانت هذه الحلول ترتكز،

أما الهدف المركزي بين أهداف «الصندوق القومي» ومجال عمله الأساس فقد بقي كما كان من قبل (منذ تأسيسه) وكما عاد وثبّته «قانون الصندوق القومي» المذكور، إذ نص على أن «أهداف الصندوق القومي» هي «امتلاك أراض وتوطين اليهود فيها»! وقد نجح «الصندوق» خلال السنوات الطويلة منذ إقامة دولة إسرائيل، بالتعاون والتنسيق مع المنظمات والهيئات الصهيونية والحكومة المختلفة، في إيجاد «حلول عملية» للحالات التي رغب فيها مواطنون عرب بامتلاك أراض تعود ملكيتها القانونية إلى «الصندوق القومي» والسكن في بلدات ومستوطنات خاصة أقامتها الوكالة اليهودية و«الصندوق».

«أراضي العرب، لغير العرب.»

بصورة رئيسية، على «تبادل» أراض بين الدولة والصندوق القومي ـ أي، نقل الدولة أراضي من ملكيتها هي إلى ملكية «الصندوق القومي اليهودي»، الذي أصبح أداة رسمية لدوس حقوق المواطنين العرب في كل ما يتعلق بالأراضي والأملاك. فبعد أن صادرت الدولة أكثر من ٨٠ بالمائة من أراضي المواطنين العرب، وبعد أن نهبت الأرض من بين أيديهم، عمدت إلى حرمانهم حقهم كمواطنين في الموارد العامة، وخصوصاً الأرض، بوضعها تحت ملكية «الصندوق القومي» وتصرفه.

وقد وصلت هذه المسألة إلى المستوى القضائي في عدد من الالتماسات التي قُدمت إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، انتهى بعضها (في حالات فردية) بأوامر أصدرتها المحكمة بإتاحة المجال لمواطنين عرب بامتلاك مثل هذه الأراضي والسكن في «بلدات جماهيرية يهودية»، بينما امتنعت المحكمة، في قرارها الأخير في هذا الموضوع في تموز ٢٠١٥، عن إصدار موقف مبدئي شامل.

ففي العام ٢٠٠٤، وفي أعقاب معارضة السكان اليهود في مدينة كرميئيل (المقامة على أراضي عدد من القرى العربية في منطقة الشاغور) شراء مواطنين عرب شققا سكنية في المدينة، أعلن «الصندوق القومي» أنه سيحرص، مستقبلاً، على تسويق «أراضيه» لليهود فقط! وهو ما حرّك عدداً من الجمعيات الحقوقية ودفعها إلى تقديم التماسات إلى «محكمة العدل العليا» للمطالبة بإلغاء التمييز اللاحق بالمواطنين العرب في سياسة توزيع الأراضي وتخصيصها، مع التأكيد على أنه منذ إنشاء دولة إسرائيل، في ١٩٤٨، لم تُقَم أي مدينة أو قرية عربية (باستثناء سبع بلدات في النقب كان الهدف تجميع سكان عدد من القرى العربية هناك فيها، بعد ترحيلهم عن قراهم)، بينما أقامت إسرائيل ما يزيد عن ألف بلدة يهودية، من بينها ٨٠٠ بلدة يُمنع العرب من السكن فيها!

وعلى خلفية هذه الالتماسات، أصدر المستشار القضائي للحكومة آنذاك، مناحيم (ميني) مزوز رأياً استشاريا يقضي بإلغاء موقف «الصندوق القومي» المذكور ويقرّ بإمكانية بيع «أراضي الصندوق القومي» لمواطنين عرب أيضا، على قاعدة مبدأ المساواة. لكن «الصندوق القومي» أبدى معارضة مطلقة وحازمة لهذا الرأي. وانتهى الأمر، كما أشرنا، إلى تبني المحكمة العليا موقف «الصندوق القومي» وامتناعها، في قرارها في تموز ٢٠١٥، عن إصدار أمر مبدئي يكرس رأي المستشار القضائي بشأن حق المواطنين العرب في امتلاك أراضٍ تابعة للصندوق القومي اليهودي.

وفي آب ٢٠٠٩، أقرّ الكنيست الإسرائيلي تعديلاً جوهريا على «قانون دائرة أراضي إسرائيل» يضع نظاماً لتخصيص الأراضي، ويسمح بـ «تبادل» الأراضي بين الدولة وبين «الصندوق القومي» ويمنح وزنًا حاسمًا لممثلي «الصندوق القومي» في مجلس «سلطة الأراضي» الجديدة. ويمثّل هذا التعديل (رقم ٧) ما وُصف بأنه

«إصلاح» (حكومي) في «مديرية إدارة أراضي إسرائيل»، طبقا للقرار الذي اتخذته الحكومة يوم ١٢ أيار ٢٠٠٩ وحددت فيه «سياسة الحكومة بشأن إجراء إصلاح في طريقة إدارة أراضي إسرائيل».[٢٣] ويشمل «الإصلاح»، بوجه أساسي، جانبين أحدهما تنظيمي ـ بنيوي والآخر وظائفي يؤديان، في المحصلة، إلى المسّ بحقوق دستورية أساسية للمواطنين العرب في إسرائيل، كما بحقوق اللاجئين الفلسطينيين. أما التغيير التنظيمي ـ البنيوي فيتمثل في إنشاء «سلطة أراضي إسرائيل» لتحلّ مكان «مديرية أراضي إسرائيل». وتكون هذه «السلطة» الجديدة «سلطة جماهرية تدير أراضي الدولة باعتبارها مورداً لتطوير دولة إسرائيل لصالح الجمهور والبيئة والأجيال القادمة، بما في ذلك الإبقاء على احتياطي كافٍ من الأراضي لتلبية احتياجات الدولة وتطويرها مستقبلا».

أما التغيير الوظائفي فتمثل في توقيع اتفاقية بين دولة إسرائيل و«الصندوق القومي اليهودي» يجري بموجبه تحويل «أراضي الصندوق التي ستتم خصخصتها» إلى ملكية الدولة، بينما تنقل الدولة ملكيتها على ٥٠– ٦٠ ألف دونم في النقب والجليل وتضعها تحت ملكية «الصندوق القومي»!

ونصت «اتفاقية التبادل» على أن يُشكّل لـ «سلطة الأراضي» الجديدة[٢٤] ـ التي بدأت تعمل رسميا في مطلع آذار ٢٠١٣ ـ «مجلس عام» يضع «سياسة الأراضي في الدولة» ويضم كلا من: الوزير المسؤول، وزير المالية (رئيساً)، سبعة مدراء عامين لسبع وزارات حكومية وخمسة ممثلين عن «الصندوق القومي اليهودي». كما نصت الاتفاقية، أيضا، على أن «سلطة الأراضي» هذه هي التي «ستتولى إدارة الأراضي التي سيتم نقل ملكيتها إلى الصندوق القومي» وذلك «وفق مبادئ الصندوق»، أي مبادئ التمييز ضد المواطنين العرب وحرمانهم من الاستفادة من أراضيهم التي أصبحت «أراضي دولة»!

وكان «الصندوق القومي» قد أوضح «مبادئه» هذه، دون أي مواربة، في ورقة رسمية قدمها في كانون الأول ٢٠٠٤ إلى المحكمة العليا رداً على التماس المنظمات الحقوقية المذكور.[٢٥] وقال: «ولاء الصندوق القومي اليهودي لإسرائيل ليس، ولا يمكن أن يكون، ولاء للجمهور الإسرائيلي. ليس ثمة أي واجب على الصندوق القومي يلزمه بالعمل لصالح جميع المواطنين في الدولة. بل من المحظور على الصندوق القومي تخصيص أراض لسكان الدولة جميعاً. فالصندوق القومي أقيم ويعمل لمصلحة الشعب اليهودي فقط». وأضاف: «الصندوق القومي اليهودي»، في رده إلى المحكمة: «إذا ما أُلزِم الصندوق القومي اليهودي بالعمل، في تخصيص أراضيه، لمصلحة جميع مواطني الدولة ـ فهذا يعني تصفيته وتأميم ممتلكاته»! وكما أشرنا، فقد تبنت المحكمة العليا، في نهاية المطاف، موقف «الصندوق القومي اليهودي» هذا ومبادئه هذه!

٥. خاتمة

حاولنا في هذه المقالة تتبع طريق «المؤسسات القومية للشعب اليهودي» الثلاث المركزية، منذ إنشائها وحتى اليوم، وتبيان ما طرأ عليها من تحولات وتغييرات وظائفية، بالأساس، في أعقاب تجسيد المشروع الصهيوني المركزي والأكبر بإنشاء ««وطن قومي»» لليهود في فلسطين، وعلى انقاض الشعب الفلسطيني، إلى جانب ما استتبعته هذه التغييرات الوظائفية من تغييرات بنيوية ـ تنظيمية.

فقد شكلت هذه المؤسسات الثلاث الأذرع الأساسية للحركة الصهيونية في مساعيها لإنشاء «وطن قومي» لليهود» في فلسطين: «المنظمة الصهيونية العالمية» ـ الإطار الحاوي والموحِّد، وهي المؤسسة الأولى التي تم تأسيسها في الحركة الصهيونية وسرعان ما جنحت إلى «تحرير نفسها» من أعباء المشاغل والاهتمامات التنفيذية وتركيز نشاطها ومهامها في مجال وضع السياسات ورسم التوجهات. ولكي يتسنى لها ذلك، عمدت إلى إنشاء مؤسسات أخرى «متخصصة»، أبرزها بالطبع: «الوكالة اليهودية» التي قصدت اجتذاب اليهود غير الصهيونيين أيضا، في البداية، ثم تولت التنفيذ في مستوى الاتصالات السياسية وإخراج البرامج والخطط العملية إلى حيز التنفيذ، من خلال تنظيم هجرات اليهود من شتى أنحاء العالم إلى فلسطين ثم استيعابهم وتنظيم أمورهم الحياتية فيها، و«الصندوق القومي اليهودي» الذي تولى، أساسا، «شراء» وامتلاك الأراضي في فلسطين والاستيلاء عليها ثم إنشاء المستوطنات اليهودية عليها.

جميع هذه المؤسسات أقيمت في فترة ما قبل إقامة دولة إسرائيل وفي أماكن خارج هذه الدولة، ثم انتقلت لتستقر فيها بعد قيامها. غير أن هذا الانتقال وضع هذه المؤسسات في حالة «صدامية» مفترضة مع مؤسسات الدولة وسلطاتها الرسمية فور تأسيسها، على خلفية ما سينشأ من ازدواجية في المؤسسات والعمل. ولهذا، كان من الطبيعي أن تبادر الدولة إلى الفصل بين مؤسستها وأذرعها السلطوية، من جهة، وبين مؤسسات الحركة الصهيونية وأذرعها، من جهة أخرى، خاصة وأن مؤسسها وزعيمها الأول، دافيد بن غوريون، كان يتولى قيادة أبرز مؤسسات الحركة الصهيونية أيضا.

وهكذا، تم تحديد وتأطير العلاقات بين إسرائيل، التي أصبحت دولة اليهود المقيمين فيها (الإسرائيليين)، وبين «مؤسسات الشعب اليهودي» التي تمثل جميع اليهود في مختلف أنحاء العالم. وكجزء من هذا التحديد والتأطير، جرى توزيع الأدوار والمهام في إطار عام من التعاون والدعم المتبادلين، يبدو فيه رجحان كفة الدولة واضحاً، في كل شيء.

الهوامش

١ لمزيد عن هذا القانون، أنظر هنا: http://www.adalah.org/ar/law/view/٣٤٢، أو هنا:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9_(%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84)

٢ حاييم وايزمان، في الجلسة التأسيسية للوكالة اليهودية، ١١ آب ١٩٢٩.

٣ غدعون شمعوني، إعادة النظر في «نفي المنفى»، في الفكر والتطبيق، ضمن: أنيتا شبيرا، يهودا راينهرتس، يعقوب هاريس (محررون)، عصر الصهيونية، القدس: مركز زلمان شزار لتاريخ إسرائيل، ٢٠٠٠، ص ٤٥– ٦٤.

٤ إليعيزر شفيد، من اليهودية إلى الصهيونية ومن الصهيونية إلى اليهودية، منشورات: المكتبة الصهيونية، القدس ١٩٨٤، ص ١٥٢.

٥ اليعيزر شفيد، المصدر السابق، ص ١٥٥.

٦ أنظر نص «وثيقة استقلال إسرائيل» على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية: http://mfa.gov.il/MFAAR/KeyDocuments/IndependenceDeclaration/Pages/megilat%20haatsmaut.aspx

٧ الاقتباسان من مقابلة مع أبراهام بورغ في «ذي ماركر»، يوم ٢٠٠٧/٦/٧: http://www.themarker.com/misc/1.446433

٨ أنظر تقريرا عن هذه التصريحات هنا: http://www.inn.co.il/News/News.aspx/252949

٩ المصدر السابق.

١٠ غدعون غرشوني، مصدر سابق، الملاحظة رقم ٣، ص ٣٤.

١١ أمنون روبنشطاين، أن نكون شعباً حراً، منشورات شوكن، ١٩٧٧، ص ١٩٥.

١٢ أمنون راز ـ كركوتسكين، المنفى داخل السيادة ـ نقد «نفي المنفى» في الثقافة الإسرائيلية، «نظرية ونقد» (تيئوريا وبيكورِت)، العدد ٤، خريف ١٩٩٣.

١٣ عن هذه البناية وتاريخها، أنظر هنا: https://he.wikipedia.org/wiki/%D7%91%D7%99%D7%AA_%D7%94%D7%9E%D7%95%D7%A1%D7%93%D7%95%D7%AA_%D7%94%D7%9C%D7%90%D7%95%D7%9E%D7%99%D7%99%D7%9D

١٤ أنظر نص القانون هنا: https://www.nevo.co.il/law_html/law01/281_001.htm

١٥ الموقع الرسمي للمنظمة الصهيونية العالمية: http://www.wzo.org.il/index.php?dir=site&page=pages&op=category&cs=3018&langpage=heb&highlight=%D7%94%D7%9E%D7%A0%D7%93%D7%98

١٦ المصدر السابق.

١٧ المصدر السابق.

18 http://www.wzo.org.il/%D7%AA%D7%9B%D7%A0%D7%99%D7%AA-%D7%99%D7%A8%D7%95%D7%A9%D7%9C%D7%99%D7%9D

١٩ انظر الموقع الرسمي لـ«الوكالة اليهودية»: http://www.jewishagency.org/he/

٢٠ أنظر نص القانون هنا: http://www.adalah.org/ar/law/view/336

٢١ نشر نص هذا الميثاق في «الجريدة الرسمية» الإسرائيلية، رقم ١٤٥٦، من يوم ١٩٦٨/٦/٧، ص ١٥٩٧.

٢٢ محاضر الكنيست، الجلسة رقم ١٣٨ للكنيست الرابع، يوم ١٩ تموز ١٩٦٠، ص ١٩٢٠.

٢٣ نص قرار الحكومة رقم ١٢٣ (م. م. ي./ ٥) والذي تضمن البنود التفصيلية لبرنامج «الإصلاح» في مجال الأراضي، الموقع الرسمي للحكومة الإسرائيلية: http://www.pmo.gov.il/Secretary/GovDecisions/2009/Pages/des123.aspx

٢٤ الموقع الرسمي لـ«سلطة أراضي إسرائيل»، التي بدأت تمارس مهام عملها في مطاع آذار ٢٠١٣: http://www.land.gov.il/static/odot.asp

٢٥ خبر عن رد «الصندوق القومي اليهودي» إلى المحكمة العليا يوضح فيه و«مبادئه»: http://news.walla.co.il/item/641202